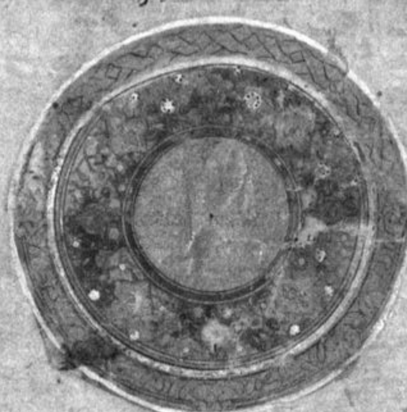
غاية التحقيق





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انعم علينا بنعمته العظام وتفضل علينا بمنته الجسام ورفع
معالم العربية ومنارها واشاع فيما بين الناس اضواءها وانوارها وجعل
علم الاعراب اقربها فايدة وارجحها عايدة وارجحها معيارا واسناها عقدا
نقدا بحيث صيره مفتاحا تاما يستمد في معرفة العلوم الاسلامية
ومصباحا تاما بنوره يستضاء في مسالك المذاهب الادبية ونصبه سلما لمن يبتغي
الارتقاء الى علم البيان ويمكن الاطلاع على نكت القران والصلوة على رسوله
محمد الذي كسر بناء الجهل في الانام وحسم الشكوك والشبهات عن طرق
الاسلام وعلى آله واصحابه الكرام وبعد فيقول العبد الحقير صفي بن نصير
بصّره الله لعيوب نفسه وجعل يومه خيرا من امسه لما رايت ان الاحتياج
الى تحصيل علم الاعراب يرتبي لا يدفع والافتقار الى تحقيقه مكشوف لا يتقنع وان
المختصر المسمى بكتاب الكافية في هذا الفن جامع الفروع الخفية وقواعده شامل
لاحكامه ومعاقده متحلي بحلية التنقيح والتهذيب وحسن التنظيم والترتيب

مقبول فيما بين الانام شايع في بلاد الاسلام وقد شرحه طائفة
من العلماء واشتغل بحله بكتابة حواشيه زمرة من الفضلاء غير
ان شروحهم وحواشيهم لم تكن وافية في ابراز محاسنه واخراج بدايعه
وكشف معضلاته وحل مشكلاته الا حواشي شيخي واستاذي وكهفي
وهو الشيخ الامام ملاذ الاسلام قدوة ارباب التحقيق استاد اصحاب
التدقيق باني مباني فنون الادب كاشف غوامض كلام العرب
ناشر الوية المعقول والمنقول عامر ابنية الفروع والاصول
حجة الاسلام والمسلمين وارث الانبياء والمرسلين الا وهو الذي
استضاء شمس المعاني من شهاب نظرته واستنار ضياء
الاسلام من برهان فكرته والمختص لعناية

الله الهادي شهاب بن شمس ابن عمر الزاولي الدولتابادي اعلى الله
اعلام علومه واعطانا بفضله اتباع رسومه ومتع المسلمين بطول بقائه
وادام علينا نعمة لقائه فانها كافية في ابراز معانيه واسراره وكشف نكاته
واستاده ولذلك توفرت رغبات المحصلين على تعلمها وتحصيلها وامتدت
اعناقهم نحو الاحاطة بجلها وتفصيلها غير ان بعضها مشكلة زلت اقدام
المحصلين في كشف القناع عن جمال مخدرات انوارها وعجزت افهامهم عن ادراك
رموز اسرارها ولقد رايت كثيرا من الناس اكتفوا بما فهموها من ظاهر المقال
من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال ووقوف على ما فيها من مكنونات
الرموز والاسرار ومكنونات الغموض والاستار الفت له شرحا رافعا
عن نفائس لطائفها الحجاب وعن عرائس خفاياها النقاب كاشفا بايضاح رموزها
ومشكلاتها طاهرا منا بحل دقائقها ومعضلاتها مستوفيا فيه الكلام على وجه

يتجلى به الفاظها ومعانيها وينكشف به عباراتها ومبانيها
ويتضح به حقايقها ودقايقها طلبا للتسهيل على الاخوان
والاحباب ولم ازد فيه شيئا اجنبيا الا ما يتوقف عليه حل
متن الكتاب ولم اطو ذكر ما فيها من درر الفرائد وغرر الفوائد
الا ما لا يخفى على الطلاب من الزوائد وسميته لاشتماله على
تحقيق المعاني وتدقيق المباني غاية التحقيق والله ولي
التوفيق والهادي الى سواء الطريق سائلا من الله
الكريم آملا من لطفه القديم ان يجعله خالصا لوجهه الكريم
وسببا للوصول الى جنات النعيم ونافعا للاصحاب والخلان
ومقبولا للاحباب والاخوان متوقعا من افاضل العصر واماثل الزمان الذين
بالمطالعة ونوروا الاذهان ان ينظروا فيه بعين الرضا والاحسان وان
يصلحوه بقدر الوسع والامكان لو اطلعوا على الخطاء والنسيان او جريان
القلم بالطغيان اذ لا مصون من الخطاء والنسيان الا كلام الرحمن والنسيان
مركب على الانسان والخطاء قد يقع من المجتهدين في بعض الازمان
والاغماض من كل عيب ونقصان فضل الله الكريم المنان يجازيني واياكم
بالعفو والغفران ورزقني واياكم نعمة اللقاء والرضوان ويسهل علينا
وعليكم تحقيق الكلام في جميع ما يتعلق بهذا الكتاب من المقاصد والمرام قال
الشيخ رحمه الله عليه في بداية كتابه بسم الله الرحمن الرحيم الكلمة وكان
ينبغي ان يبتدئ بعد التسمية بالحمد لله اقتداء بالسلف وعملا بقوله عليه
السلام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع لكنه ترك ذلك
هضما للنفس وتخيلا ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يراعي

علي سننها وليس ذلك حتي يكون بترك الحمد اقطع ثم لما كان النحوي يبحث عن احوال الكلمة
والكلام من حيث الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وهذه الاحوال عوارض
ذاتية لهما وما يبحث في علم عن عوارضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوع علم النحو بدأه
الشيخ اولا بذكر الكلمة وثانيا بذكر الكلام لان معرفة احوال الشي مسبوقة
بمعرفة ذلك الشي ويجوز ان يكون الموضوع امرا متعددا بشرط الاشتراك
في امر واحد في ساير العلوم كالادلة الشرعية من الكتاب والسنة والاجماع
والقياس فانها موضوعة لعلم اصول الفقه لاشتراكها في كون كل واحد منها
دليلا شرعيا مثبتا لحكم شرعي والكلمة والكلام كذلك لانهما يشتركان في كون
كل واحد منهما لفظا موضوعا للمعني علي ان الموضوع في الحقيقة هو اللفظ
الموضوع للمعني وهو واحد بالنظر الي ذاته وانما التعدد بالنظر الي انواعه
وانما قدم الكلمة علي الكلام لانها جزء الكلام المركب ومعرفة المركب موقوفة
علي معرفة المفرد والموقوف عليه متقدم طبعا علي الموقوف فقدم وضعا
ليوافق الوضع الطبع ولان العوارض الذاتية للشي هي التي تحلقه اما لذاته
او لجزئه او لامر خارج مساوله وقد عرفت ان العوارض الذاتية للكلمة والكلام
هي الاعراب والبناء والاعراب لا يلحق الكلام بالنظر الي ذاته وانما يلحق
بالنظر الي جزئه وهو الكلمة لقيامه مقامها اذ لا محل له من الاعراب الا اذا
قام مقام المفرد علي ما عرف فكانت احق بالتقديم منه ولقايل ان يقول
النحوي كما يبحث عن احوال المركب الاسنادي ويبحث عن احوال المركب
الاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغير ذلك ايضا كوجوب بناء الجزئين

يبحث

والبناء وهو كون الاعراب بالحركات او بالحروف والبناء علي السكون او علي الحركة كما عرفوه

فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة و

في احد عشر واعراب احدهما دون الاخر في اثنا عشر وكصحة اضافة احد عشر الى غير
مميزه نحو احد عشرك وامتناع اضافة اثنا عشر الى مميزه ونحو ذلك من الاحكام فلم يذكر
هذه المركبات كما ذكر ذلك الفهم الا ان يجاب عنه بان ذكر الكلمة يغني
عن ذكرها لان النحوي انما يبحث عن احوالها من حيث اعراب الجزئين او بنائهما
او اعراب احدهما وبناء الاخر ونحو ذلك فكانت مباحث هذه المركبات
بهذا الاعتبار مندرجة تحت مباحث الكلمة فراجعة الى ذكرها بخلاف
المركب الاسنادي فانه معنى معرب يقوم مقام المفرد فيكتفى اعرابه في
يكون بمجموعه معربا محلا فالنحوي باحث عن احواله من حيث البناء
باعتبار ذاته ومن حيث الاعراب باعتبار جزئه فلا يكون مباحثه مندرجة
عن مباحث الكلمة فلا بد من ذكره وفي الجواب ضعف لا يخفى فان قيل
اللام في الكلمة لا يخلو اما ان يكون للجنس او للاستغراق او للعهد الخارجي
او الذهني ولا يستقيم كل واحد منها اما لام الجنس فلانها تشير الى
الماهية من حيث هي هي بقطع النظر عن الفرد والافراد اي من غير اشعار
بالوحدة والكثرة فالتاء التي في الكلمة مشعر بالوحدة وهي توجب اعتبار
الفرد فكان بينهما منافاة واما لام الاستغراق فلانها تشير الى الماهية
من حيث هي موجودة في جميع الافراد اللغوية او العرفية والتاء توجب
وقوعها على الفرد فكان بينهما ايضا منافاة ولانها لا تلايم المحل لان المحل
محل التعريف التعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد واما لام العهد الخارجي
فلانها تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معهود بين المتكلم

والمانع

والسامع في الخارج وليس ههنا كلمة معهودة في الخارج ولم يجر لها ذكر ليشار في
تعينها وعهديتها الى تلك الكلمة واما لام العهد الذهني فلانها توجب جهالة
المحدود لانها تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد غير معين مجهول
بين المتكلم والسامع في الذهن حتى قيل ان المعرف بها في المعنى كالنكرة فقيل
يمكن ان يكون اللام للجنس والتاء للوحدة النوعية دون الفردية وذلك
لان الكلم بدون التاء اسم جنس يصح وقوعه وضعا على الكثير وعلى كلمة
الشهادة وعلى الكلمة المنطقية وهي الفعل وحرف وفي الكلمة اللغوية
وهي ما يتكلم به الانسان مفردا او مركبا والكلمة النحوية وهي كل لفظ وضع لمعنى مفرد
فاذا لحقت التاء افادت وحدة النوع الغير المعين واريد بكلمة مقام
التعريف النوع المعين وهي الكلمة النحوية ثم دخلت لام الجنس للاشارة
الى نفس ماهية الكلمة النحوية ثم دخلت لام الجنس فلا تنافي بين لام
الجنس وتاء الوحدة لان نوع الواحدة كلي بالنظر الى افراده كما ان الجنس
كلي بالنظر الى انواعه فيكون المراد جنس الكلمة النحوية ويمكن ان يكون
التاء للوحدة الفردية ولا منافاة بينهما ايضا لان الكلمة الواحدة كلية
باعتبار المفهوم وان كانت جزئية باعتبار ما صدقت عليه والتعريف
باعتبار المفهوم لا باعتبار ما صدقت عليه وقال بعض الشارحين
في تصحيح لام الجنس لان التاء جردت عن معنى الوحدة وجعلت متمحضة
للتانيث بلا لزم تمام التعريف لما قلنا ان التعريف انما يكون للحقيقة لا للفرد
ولا للافراد وانما اتى بها تحرزا عن وقوع المحدود على الثلث فصاعدا كما هو

حكم المجرد عنها لئلا يكون التعريف للافراد بخلاف الكلمة مع التاء فانها
جنس يقع على القليل والكثير وفيه نظر لانا قد عرفنا ان الاسم المفرد
يصح تجريده عن معنى الوحدة كما قيل في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ان
الانسان جرد عن معنى الوحدة واريد به الاستغراق بقرينة الاستثناء
وهو قوله الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات واما تجريد التاء
عن معنى الوحدة فغير معهود في كلامهم لكونه نصا في الوحدة اللهم الا ان
يجاب بان التاء بحسب الوضع يفيد معنى الوحدة والتانيث جميعا واريد
ههنا التانيث فقط على المجاز بقرينة محل التعريف على طريق ذكر الكل
وارادة البعض والمجاز لا يحتاج في ثبوته الى النقل والسماع بل يحتاج في
صحته الى الانفصال المنقول والمسموع عن العرب وفي فهم السامع الى القرينة
الصارفة عن الحقيقة وقد تحقق ههنا كلاهما كما ان لام الابتداء تفيد
بحسب الوضع معنى الحال والتاكيد ثم قال اصحابنا انها جردت عن معنى
الحال وجعلت متمحضة للتاكيد في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك
اذ لو كان فيها معنى الحال لما جامعت الموضوعة للاستقبال وكما ان
الاسراء وضع للاذهاب بالليل ثم اريد به الاذهاب فقط في قوله تعالى
سبحان الذي اسرى بعبده ليلا بقرينة ليلا وكذلك كل لفظ اريد به
بعض معناه واذا ثبت ان التاء للوحدة النوعية او الفردية وان الكلمة
المتضمنة للوحدة كلية من حيث المفهوم ثبت انها لا تنافي لام الاستغراق
ههنا استغراق فردي لا جمعي اي بمعنى الكل الافرادي دون المجموعي كالاستغراق

٥

المستفاد من كل كلمة بكل وذلك لان اللام التي للاستغراق الفردي بمعنى
كلمة كل فيكون معناه كل كلمة لفظ وضع لكذا ولا شك في صحته كما لا شك
في صحة قولك كل فرد وكل واحد ولعل من جمع كلمة لفظ وضع لكذا يعني
نا في الاستغراق لكن محل التعريف باباه من ان التعريف انما يكون للحقيقة
لا للافراد الا ان يمنع كون المحل محل التعريف ويقال بان المقصود هنا بيان
المطرد اللازم التعريف والتعريف يفهم من هذا التعريف ضمنا ... ولما المعرف
الكلمة قصدا الا ان اول نظر النحاة الى افراد الكلمة لا الى ماهيتها فذكر كلام
الاستغراق معنى كل الافرادي ليكون ذكر الافراد قصدا والتعريف ضمنا
وعلامة [illegible] بيان الطرد ان تصح دخول كلمة كل في الحد والمحدود وهنا
كذلك حيث صح ان يقال كل كلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وكل لفظ وضع لمعنى
مفرد وكل لفظ وضع لمعنى مفرد فهو كلمة ويمكن ان يكون اللام للعهد الخارجي
والمعهود الكلمة الجارية على السنة النحاة بقرينة متكلم نحوي وكل متكلم
يتكلم باصطلاحه ولا يلزم في العهد الخارجي ان يكون المعهود مقدما ذكره
بل يلزم ان يكون معلوما ليصح الاشارة اليه والكلمة المذكورة على السنة
النحاة معلومة للمخاطب بالقراين كما يقال خرج الامير اذا لم يكن في البلد الامير
واحد ويمكن ان يكون اللام للعهد الذهني ولا توجب جهالة المحدود
لحصول تعين الكلمة النحوية عند السامع باعتبار المقام وفيه نظر لانك
اذا اعتبرت التعين باعتبار المقام صار اللام للعهد الخارجي دون
الذهني صرح الامام سعد الدين الهروي في شرح التلخيص في بحث لام

الترتيب

لام العهد الخارجي وقد يستغني عن تقدم ذكره بعلم المخاطب بالقراين نحو خرج
الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد الى هذا اللفظ وهذا تصريح منه على ما
قلنا فالاولى ان يحمل اللام على الجنس او العهد الخارجي على ما بينا ويمكن
ان يقال اللام للجنس والكلمة مع تمامه صار في الاصطلاح اسما للفظ
وضع لمعنى مفرد وتكون منقولة ثم اختلف النحاة في الكلم المجرد عن التاء
فقيل انه جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل جريان احكام المفرد من تذكير صفته
كقوله تعالى واليه يصعد الكلم الطيب لو كان جمعا لوجب ان يقال
الطيبة ومن تصغيره الى كليم بلا رد الى واحد مع كونه على غير صيغ القلة
ولو كان جمعا لوجب رده الى واحده في التصغير فيقال كليمة ومن وقوعه
تميز النيف احد عشر يقال احد عشر كلما ولو كان جمعا لما وقع تميزا لان
تميزه لا يكون الا مفردا فعلم انه جنس لا جمع وانما لا يقع على الكلمة والكلمتين
بحسب الاستعمال لا بالوضع وقيل انه جمع بدليل انه لا يقع في الاستعمال
الا على الثلث فصاعدا ولو كان جنسا لوقع على الواحد فصاعدا والاية
محمولة على حذف المضاف والتقدير اليه يصعد بعض الكلم الطيب والقول
بتصغيره على كليم ووقوعه تميز النيف احد عشر ممنوع عند من ذهب الى انه
جمع بل يقال عنده في التصغير كليمة وفي التميز احد عشر كلمة ثم تعريف
الكلمة لما اشتمل على قيود احدها كونها ملفوظا بها والثاني كونها موضوعا
لمعنى والثالث كون ذلك المعنى مفردا اشار الشيخ الى القيد الاول بقوله
لفظ وهو جنس قريب للكلمة احترز به عن الدوال الاربع الخط والاشارة

اصطلاحيه علم نحو [illegible]

6

والنصب وعقد الاصابع فاذا كتب زيد مثلا فالحروف المكتوبة دوال
والياء والدال وان كانت تشارك الكلمة في كونها موضوعة للمعنى
... كلمة اذ ليست بلفظ فان قيل الاحتراز بالجنس لا يصح لانه
يذكر في تحديد الشيء لا للاخراج قيل سلمنا ذلك لكن اذا كان بين الجنس
والفصل عموم وخصوص من وجه جاز الاحتراز عن الجنس لكن لا لكونه جنسا بل لكونه
فصلا من وجه وههنا كذلك فان اللفظ عام بالنسبة الى
الموضوع اذ هو قد يكون موضوعا كالمستعملات وقد لا يكون كالمهملات
والموضوع ايضا عام بالنسبة الى اللفظ لانه قد يكون لفظا كزيد وقد لا
يكون كالدوال الاربع ثم اللفظ في اللغة رمي الشيء من الفم يقال اكلت
التمرة ولفظت النواة اي رميتها من الفم وفي الاصطلاح صوت يعتمد
على المخارج من حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه الاول ان الصوت فعل
الصائت لانه مصدر من صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية
الحاصلة من المصدر فكيف يصح الحمل واجيب بان الصوت يستعمل بالمعنيين
لمعنى المصدر الذي هو فعل الصائت ولمعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة
من المصدر والمراد هنا الثاني والثاني ان الاعتماد على الشيء من خواص
الاعيان والصوت عرض لا يتصور فيه ان يعتمد على شيء فكيف يقال
صوت يعتمد على المخارج واجيب بان معناه صوت يحصل باستعانة
المخارج وهذا معنى عرفي لاعتماد الصوت على المخارج فلا يرد ما قيل
ان هذا المعنى ليس بحقيقي لعدم الوضع ولا مجازي لعدم الاتصال

وان استعمال المجاز للغير المشهور غير شايع في التعريف والثالث ان هذا الحد
دوري حيث اخذ الحرف في تعريف اللفظ والحرف نوع من انواع اللفظ واخذ
النوع في تعريف الجنس يوجب الدور وذلك لان معرفة النوع متوقفة
على معرفة الجنس لان النوع عبارة عن الجنس والفصل فاذا عرف الجنس بالنوع
لزم الدور لا محالة واجيب بان المراد من الحرف الماخوذ في تعريف
اللفظ حرف الهجاء دون المعنوي الذي هو احد انواع اللفظ ومعرفة
حرف الهجاء لا يتوقف على معرفة اللفظ لانه اشهر من اللفظ بحيث يعرفه
من لم يعرف اللفظ فلا دور والرابع ان المخارج جمع واقل افراده ثلثة
فوجب ان لا يكون لفظ بدون ثلثة احرف كل واحد منها معتمد على مخرج
واجيب بان اللام فيه للجنس فيبطل معنى الجمعية فيكون المعنى ما يعتمد
على جنس المخرج والجنس يقع على الواحد فصاعدا وقيل اللفظ ما يتلفظ به
الانسان من حرف فصاعدا وفيه ايضا نظر بوجوه الاول انه عرف اللفظ
بالتلفظ وهما بمعنى واحد فيلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة
وذا ممتنع واجيب بانه تعريف اللفظ الاصطلاحي بالتلفظ اللغوي اي
ما يتكلم به الانسان الثاني ان هذا التعريف صادق على المهمل لانه
ما يتلفظ به الانسان واجيب بان الباء للتعدية دون السببية
والاستعانة والثالث ان قيد الانسان يوجب ان لا يكون ما يتلفظ به
الملك والجن لفظا وليس الامر كذلك واجيب بانه تعريف ما يكون لفظا
بالنسبة الينا لا مطلقا فما يتلفظ به الملك والجن ليس بداخل في الحدود

فلا صنيع في خروج امثال ذلك عن الحد والرابع ان هذا التعريف يصدق على
الحروف النائبة مناب الحركات الاعرابية كالواو في ابوك والالف في اباك
والياء في ابيك وهي ليست بلفظة لانها اخذت حكم الحركات الاعرابية التي
ليست بلفظ بالاتفاق واجيب بانها لفظ عند البعض وان لم يكن الحركات
الاعرابية لفظ ثم لنا ان تمنع في بعد التسليم فلنا المراد بالحروف
حقيقة وحكما وهي ليست بحروف حكما لقيامها مقام حركات الاعرابية وقيل
اللفظ هو ما يحصل من صوت يقصد به حصول حرف فصاعدا وفيه ايضا نظر
بوجوه الوجه الاول المتكلم او قصد حصول الحرف ولم يحصل حرف بل حصل صوت
... ان يكون صوته لفظا لصدق هذا الحد عليه اذ لا يلزم من قصد
حصول الحروف حصوله بالفعل البشر وايضا يصدق هذا الحد على صوت الاخرس
لانه يقصد به حصول حرف فصاعدا ولم يحصل ذلك فينبغي ان يكون صوته
لفظا والامر بخلافه واجيب بان المراد القصد المعتد به باعتبار حصول الحرف
المبني على اعمال القوة اللافظة والثاني ان صوت النائم من نحو اخ اخ وكذا
صوت صاحب السعال من نحو اح اح لفظ بدليل انهم احترزوا عنهما بقيد الوضع
دون اللفظ ولم يصدق عليهما هذا الحد لعدم قصد حصول الحرف فيهما
واجيب بان المراد بالقصد اعم من ان يكون حقيقة او حكما والقصد الحكمي
صادق عليهما والثالث ان الحاصل صفة فلا بد من تقدير موصوف
وهو لا يخلو اما ان يكون اللفظ او الصوت او الحرف اذ لا يتصور غيرها
ولا يستقيم الاول حيث يلزم ذكر المحدود في الحد وذا غير جائز وكذلك

المتكلم
سانج ينبغي

قوله فصاعدا حال والعامل محذوف اي
فذهب الحرف الشيء حصوله صاعدا
كقولهم بعت الشاة شاة بدرهم
فصاعدا اي ذهب الثمن صاعدا

أنه حيث يلزم حصول الصوت من الصوت وحصول الشيء من نفسه محال
وكذا ورد انه حيث كان الانسب حينئذ ان يقول حصوله بالضمير لتحقق معاده
واجيب بانه يمكن تقدير الصوت لان المراد بالصوت الثاني المصدر وبالاول
الاسم ولا شك انه يحصل بالمصدر فلا يلزم حصول الشيء من نفسه وكذا
يمكن تقدير الحرف ولانسلم تحقق معاد الضمير لان الموصوف لما حذف واقيمت
الصفة مقامه لم يبق للضمير معاد وليس سلمنا ذلك بناء على ان المقدر كالملفوظ
قلنا انه من باب وضع المظهر موضع المضمر لنكتة والنكتة ههنا التنبيه على انه
لا يشترط في اللفظ ان يحصل بحرف معين ليقصد اللافظ حصره بل الشرط
حصول حروف اي حرف كان حتى لو قصد اللافظ حصول حرف
حرف اخر يكون لفظا الا ترى ان بعض الحروف لم يحصل في السنة بعض
الناس لآفة فيها بل يحصل مكانها حروف اخرى وكلامهم لفظ يجري فيها
احكام اللفظ من ثبوت البيع والاجارة والنكاح والطلاق وغير ذلك واليه
اشار النبي عليه السلام بقوله سين بلال عند الله شين الرابع انه يصدق
على فرح يحصل من سماع صوت طيب لقصد به حصول حرف فصاعدا وكذا
تصدق على حزن يحصل من سماع صوت كريه يقصد به حصول حرف فصاعدا
واجيب بان المراد بالحاصل من صوت ما لا يحصل منه بلا واسطة والفرح والحزن
يحصلان منه بواسطة على ان امثال ذلك قد خرجت من تقدير موصوف
الحاصل فان قيل المنوي في زيد ضرب وفي اضرب ليس بلفظ لانه ليس من
مقولة الحرف والصوت اصلا فينبغي ان لا يكون كلمة وهو كلمة بالاتفاق

قيل المراد باللفظ ما يكون ملفوظا به حقيقة او حكما وهو ملفوظ به حكما حيث
يجري عليه احكام اللفظ من اسناد الفعل اليه وتاكيده والعطف عليه
وغير ذلك فان قيل ما الفرق بين المنوي في زيد ضرب واضرب وبين
المحذوف في نحو قوله تعالى واسال القرية في كون الاول حكما والثاني
حقيقة مع ان كل واحد منهما غير مذكور قيل الفرق بينهما ان المنوي انما لم يكن
لفظا حقيقة لان ماهية اللفظ لم يصدق عليه حقيقة لما ذكرنا انه ليس
من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة
لفظ المنفصل له من نحو هو وانت لكنهم اجروا فيه احكام اللفظ فيصدق عليه
ماهيته باعتبار او حكما وكان لفظا حكما بهذا الاعتبار بخلاف المحذوف فان ماهية
اللفظ صادق عليه حقيقة لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان فكان لفظا
حقيقة ولا يقال لما صدقت عليه ماهية اللفظ فكان موجودا لا محذوفا فكيف
يقال انه محذوف لانا نقول ان صدق الماهية لا يقتضي الوجود حقيقة فالحذف
لا ينافيه فان قيل الكلمة محلى بتاء الوحدة فوجب ان يقول لفظة محلى بتاء
الوحدة ايضا ليوافق المحدود قيل الظاهر نقل لفظة لان الوحدة في اللفظ غير
مرادة لان حق اللفظة بالتاء ان لا يقع الا على حرف واحد لانه يستعمل من
اللفظ مثل نسبة الضربة من الضرب وهو غير مراد بالاجماع بخلاف التاء
في الكلمة فانها مجردة عن معنى الوحدة او مفيدة وحدة نوعية او فردية
على ما سبق ذكره فكانت الوحدة فيها مرادة ولا يقال المطابقة بين المبتدا
والخبر والجنس فوجب ان يقول لفظة لانا نقول المطابقة انما وجبت

بينهما اذا كان الجنس مشتقا واللفظ غير مشتق فلما كان الوضع غير مرادة
والمطابقة غير مرعية واللفظ اخص من اللفظة كان اللفظ اولى ثم اشار
الى القيد الثاني بقوله وضع لمعنى اي جار والمجرور معقول به باللام والجملة
الفعلية صفة قوله لفظ وفيه احتراز عن المحرفات والاصوات
والمهملات وما يدل بالعقل كوجود من اللفظ المسموع من وراء الجدار
فانها ليست بموضوعة لمعنى وكذا عن حروف الهجاء فانها وضعت لغرض تركيب
الفاظ لا لمعنى لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض صار معناها
معناها فلا وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لانا نقول الغرض من الشيء
لا يكون معنى ذلك الشيء اذ المعنى ما يعني من اللفظ لا ما لاجله وضع اللفظ
والا لكانت حروف الهجاء كلها مترادفات لاتحاد الوضع في الغرض المتعين
وفي الاصطلاح تعيين اللفظ للمعنى اولا وفيه نظر لوجهين الاول انه
يخرج من التعريف الالفاظ المشترك باعتبار المعنى الثاني وكذا المنقولات
باعتبار معنى الثاني وهذا انما يرد اذا اريد بالوضع مطلقه سواء كان لغويا
او عرفيا او اصطلاحيا كما ذهب اليه البعض حتى قالوا ان المنقول باعتبار
معنى الثاني حقيقة لا مجاز وان تسميته كلمة باعتبار الوضع الثاني واجيب
بان المراد الاولية عند الواضع فان السبب الغالب في الاشتراك اما
نسيان الوضع الاول او تعدد الواضع فكل وضع بالنسبة اليه اولا ثانيا
او ثالثا وهلم جرا اول فدخل المشترك والمنقول والثاني انه يخرج من قيد
اللفظ المطلق الاربع مع كونها موضوعة للمعنى واجيب بان تعريف اللفظ

والمحرفات وهي غلط المتكلم كالكلف من الكلف والقلف من القلب والصغلين والضنزاوه

9
الموضوع لا تعريف كل موضوع فلا يكون الدوال الاربع داخلة في الحدود وقيل
الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وفيه نظر لانه يخرج منه الحروف لاحتياج
الى الضميمة واجيب بانها انما يحتاج الى الضميمة في دلالته على المعنى لا في تعيينه
للمعنى وههنا قد ذكر التعيين دون الدلالة وقيل الوضع تخصيص الشيء
للشيء متى اطلق المخصص او احس به فهم المخصص له وفيه نظر بوجوه
الاول انه يدخل فيه المحرفات حيث يفهم منها معنى الطلقت واجيب بان
المراد بالتخصيص تخصيص الواضع وليس فيها تخصيص الواضع فلا تدخل
الثاني انه يدخل فيه المنقولات الاصطلاحية والعرفية كالصلوة والدابة
حيث يفهم منهما المعنى الشرعي والعرفي في اصطلاح الشرع والعرف والدابة
متى اطلقتا مع انهما ليستا بموضوعتين هذا انما يرد اذا اريد بالوضع الوضع
اللغوي كما ذهب اليه العامة حتى قالوا ان المنقول باعتبار معنى الثاني مجاز
لا حقيقة وان تسميته كلها باعتبار محل الحقيقة واجيب بان المراد بالتخصيص
التخصيص الاول وهو تخصيص اهل اللغة فيخرج تخصيص الشرع والعرف العلم
ويمكن ان يعترف فيهما بالوضع عند من عرف الوضع بهذا التعريف فيراد
به مطلق الوضع لغويا او اصطلاحيا او عرفيا فلا يرد عليه المنقولات اصلا
والثالث انه يخرج منه الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق
مع ضميمة واجيب بانه المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولا شك ان الحرف
متى اطلق اطلاقا صحيحا يفهم معناه لا محالة والاطلاق الصحيح ما اذا اطلق
مع ضميمة لان الاطلاق بلا ضميمة غير صحيح فان قيل يخرج من جميع التعريفات

الاعتراف
الاقرار

المذكورة بقيد المعنى حروف الهجاء مع كونها موضوعة لغرض تركيب الالفاظ وقد
بينا ان المفرد من الشيء لا يكون معناه فكيف يستقيم قيد المعنى في حد الوضع
قيل هذه التعريفات تعريفات اللفظ الموضوع للمعنى لا مطلقا فلا يكون المعنى او
واخذ تحت الحدود ثم اشار الشيخ الى القيد الثالث بقوله مفرد والمعنى المفرد
ما لا يفهم عند لفظ كمعنى زيد وعبد الله علما وفيه احتراز عن المعنى المركب
حيث ينقسم عنه لفظ كمعنى الرجل وضربت ثم قوله مفرد بالرفع صفة اللفظ
والجر صفة المعنى وبالنصب حال لان صحيح وضع كذا في الحواشي لا يقال
انه الجر راجح على الرفع للقرب وعدم الفصل ولا يسوغ العدول عن الاقرب بلا مانع
لانا نقول بل كلا الوجهين متساويان لان كلا منهما راجح على الآخر من وجه واما
رجحان الجر فلما ذكرتم واما رجحان الرفع فلان الكلام على تقديره يجري على سنن
بناء على ان الافراد حقيقة صفة اللفظ وانما يكون صفة المعنى بتبع اللفظ
لان المفرد من اللفظ ما لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه حين هو جزء
والمعنى المفرد ما لا يكون لفظه مفردا فان افراد المعنى لا يستقل بدون اعتبار
افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ يستقل بدون افراد المعنى فاستوى
الوجهان ولقائل ان يقول لا يترجح الجر بما ذكر لان قوله وضع لمعنى صفة اللفظ
ومفرد صفة بعد صفة وتقديم الصفة الاولى على الثانية لا يسمى فصلا
وكذا لا يترجح الرفع بما ذكر لان ما ذكر ان الافراد حقيقة صفة اللفظ الخ
فهو اصطلاح المنطقيين دون النحويين لانا قد وجدنا في جميع تصانيفهم
المعتبرة انهم جعلوا الافراد صفة للمعنى دون اللفظ فعلمنا ان اصطلاحهم

هذا فتابعهم المصنف في ذلك لان كل متكلم يتكلم باصطلاحه فلا يترجح احد من الخ
والرفع على ان جعله صفة اللفظ يناقض ما ذكر اولا لان الوحدة من لوازم المعتبل
نحو قايمة وبصري ويضرب كلمة بدليل جريان احكام الكلمة لانها اعربت اعرابا
كلمة مع ان جزو لفظها يدل على جزو معناها فان التاء في قايمة تدل على التانيث
ونحو للمضارعة في يضرب يدل على المضارعة والياء في البصري على النسبة فيجب
ان يكون كل واحد منها مركبا ولا يكون كلمة اي كلمتين قيل ان جميع ما ذكرت
[illegible] تان من شدة امتزاج [illegible] كلمة [illegible] اب المركب
وفلك امدم استقلال الحروف المتصلة في الكلمة المذكورة
ودرنا تقب انها كلمات لانه لو لم تكن كلمتين لزم في جسنة توالي اربع
حركات في كلمة ولحقه وفي غدادة ابدال الواو في الوسط ولا يلزم
بالتركيب في قايمة اجتماع التذكير والتانيث اذ لو لزم اجتماعهما فيه
بعد لحوق التاء للزوم في الرجل بعد دخول اللام اجتماع التعريف والتنكير
وليس في الرجل اجتماع التعريف والتنكير بالاتفاق فليس في قايمة اجتماع
التذكير والتانيث فثبت انه مركب فهذا شرح القيود المذكورة في تعريف
الكلمة فان قيل هذا ذكر القيد الرابع وهو كونها دالة على المعنى كما ذكره الزمخشري
وغيره قيل لان قيد الوضع يغني عنه لانهم انما قيدوا الدلالة لاخراج المهملات
وذلك حاصل بقيد الوضع لان الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى فيخرج بهذا
ما يخرج بذلك وقيل انما ترك قيد الدلالة لئلا يخرج الحرف قبل الضم الضميمة
فانه لا يدل على المعنى مع انه كلمة بالاتفاق وفيه نظر لان المراد بالدلالة

....كلمتان صارتا من شدة الامتزاج
ككلمة واحدة فاعرب المركب
اعراب الكلمة ١٢ رحم

حـ
وذلك ان نحو قايم موضوع لذات لها القيام من انه عند الخلو
من علامة التانيث يقع على المذكر لانه الاصل فلا يحتاج الى
العلامة بخلاف التانيث فانه فرع فيحتاج الى العلامة فيقع
على المونث عند اشتماله لعلامة التانيث وانما يلزم اجتماع
التذكير والتانيث ان كان قايما موضوعا للمذكر وذلك
[illegible] مسلم ١٢ شرح

الدلالة بالقوة دون الدلالة بالفعل والحرف قبل ضم الضميمة يدل على المعنى بالقوة
لحصول الدلالة فيها بعد ضم الضميمة بالفعل فلا يخرج الحرف واجيب بانه لو كان
المراد بالدلالة الدلالة بالقوة لدخل المهملات في تعريف الكلمة لانها ايضا
تدل على المعاني بالقوة لحصول الدلالة فيها بعد الوضع بالفعل وفيه نظر لان
المراد الدلالة بالقوة بعد الوضع بلا شرط شيء والدلالة في المهملات بشرط
الوضع على ان دلالة المهملات على المعنى قبل الوضع لا تسمى دلالة بالقوة
لان دلالتها بالفعل بعد الوضع انما يحصل بعد تغير ماهيتها لانها بعد
الوضع لا يبقى مهملات الا ترى انك لا تقول الجماد انسان بالقوة باعتبار
حصول النطق فيه بعد ان جعله الله تعالى انسانا لحصول النطق فيه
بعد تغير ماهيته لانه بعد ما صار انسانا لا يبقى جمادا بخلاف دلالة الحرف
قبل ضم الضميمة فانها تسمى دلالة بالقوة لان دلالته بالفعل بعد ضم الضميمة
يحصل بدون تغير ماهية الحرف فاتضح الفرق بين دلالة المهملات قبل
الوضع ودلالة الحرف قبل ضم الضميمة ثم لما فرغ المصنف عن تعريف الكلمة
شرع في بيان تقسيمها وانحصارها في انواع الثلثة فقال وهي اسم وفعل وحرف
الضمير عايد الى الكلمة فان قيل الكلمة من حيث هي هي ليست باسم ولا فعل ولا
حرف بل هي اعم من كل واحد من هذه الثلثة فكيف يستقيم الحمل وايضا
ان الضمير اذا كان معاده مذكرا وخبره مونثا او على العكس كان رعاية
الخبر احسن والخبر ههنا مذكر ولان كان المعاد مونثا فكان تذكير
الضمير احسن قيل الخبر محذوف والتقدير وهي منقسمة الى اسم وفعل وحرف

او و هي بما انعقد على اسم و فعل و حرف فان قيل الواو للجمع والجمع بحرف الجمع
كالجمع بلفظ الجمع فيجب ان يكون الكلمة مجموع هذه الثلاثة لا كل واحد منها
قلنا التقسيم على نوعين احدهما تقسيم الكل الى الاجزاء كما تقول السكنجبين
خل وعسل وماء والواو فيه توجب اجتماع المعطوف والمعطوف عليه
في الوجود ثم ترتب الحكم على الحكم المجموع فلا يصح اطلاق المقسوم على كل
جزء بطريق الحقيقة فان السكنجبين لا يطلق حقيقة على الخل ولا على
العسل وماء بل المجموع وثانيهما تقسيم الكلي الى جزئياته كما تقول الحيوان انسان
و فرس و غنم و غير ذلك ولا بد فيه ان يكون مورد التقسيم مشتركا
فيصح اطلاق المقسوم على كل جزئي بطريق الحقيقة فان الحيوان يطلق
على كل واحد من الانسان والفرس والغنم والواو فيه لمطلق الجمع
لا فادة الثبات في كل فرد والتقسيم الذي نحن بصدده من هذا
الاسم القبيل فيصح اطلاق الكلمة على كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة ثم الفرق
مشتق من السمو عند البصريين بدليل امثلة اشتقاقه نحو سمي تسمية
واسماء وسمي فانها تدل على انه معتل اللام فاصله عندهم سمو على وزن
فعل بكسر الفاء وسكون العين فحذفت اللام التي هي الواو على خلاف
القياس وجعلت همزة الوصل عوضا عنه فوزنه افع وعند الكوفيين
من الوسم لوجود التناسب بينهما لان الوسم في اللغة العلامة والاسم
ايضا علامة يعرف بها المسمى فاصله عندهم وسم بكسر الفاء وسكون
العين فحذفت الفاء التي هي الواو وجعلت همزة الوصل عوضا عنه

و وسم اشتقاقه

مقطع

وقع اثر عندهم يجري ابدا على القلب فاصل سمي يسمي وسمي يوسم واصل اسماء

اوسام واصل سمي وسم ثم قلبت وهذا كا ترى خلاف الظاهر والفعل

ماخوذ من المقطع وهي التي تسمى الفعل به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر

تسمية الدال باسم المدلول وحرف ماخوذ من حرف الوادي اي طرفه سمي

به لكونه يكون في طرف الاسم او الفعل ولما قسم الكلمة وحصرها في الانواع

الثلثة شرع في تعليل انحصارها فيها فقال لانها فان قيل ليس

في كلام المصنف دعوى الحصر وما يتعلق به اللام حتى يتوجه حمل التعليل

على الحصر ويتعلق به اللام قيل الموضع موضع بيان انحصار اقسام الكلمة والكون

في موضع البيان بيان وقد سكت على الثلثة فكانه قال انحصرت الكلمة في

هذه الثلثة لكونها كذا فيكون اللام متعلق بمفهوم الكلام والضمير

الى الكلمة اي لان الكلمة اما ان تدل على معنى دلالة اللفظ كونه بحيث يلزم

من العلم به العلم بمعناه وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه عند اطلاقه او

تخليه او احساسه وفيه نظر لان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان

بمعنى المصدر المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان بمعنى

المصدر المبني للمفعول اعني مفهومية وهو صفة المعنى واياما كان فلا يصح

حمله على الدلالة وتفسيرها به واجيب بان هذا التعريف باثر الدلالة وعلامتها

ولا شك ان فهم المعنى من اللفظ اثر الدلالة وعلامتها فالحمل مجازي او على

حذف مضاف ويمكن ان يقال الفهم بمعنى المصدر المبني للمفعول وهو

صفة المعنى حقيقة وصفة اللفظ سببا اذ اللفظ سبب لانفهام المعنى منه

وكما جاز تعريف الشيء بصفة قائمة به جاز بصفة قائمة بمتعلقه اصطلاحا ولا
مشاحة في الاصطلاح فان قيل الضمير في قوله لانها لما كان راجعا الى الكلمة
وهو اسم اي وقوله ان تدل بتاويل المصدر خبره فيصير معنى الكلام لانها اما
دلالتها على معنى في نفسه او لا وهو غير مستقيم لان الدلالة مصدر
وحمل المصدر على الذات غير صحيح [illegible] على الذات لا يقال
زيد ضرب فلا يصح حمل الدلالة على الكلمة قلنا في الكلام حذف مضاف الى
اما من اسم اي لان حالها اما دلالة او من الخبر اي لانها اما ذات دلالة
ويمكن ان يحمل قوله ان تدل بتاويل المصدر مبتداء محذوف الخبر والجملة
خبران اي لانها اما دلالتها على معنى في نفسها ثابتة او لا ويمكن
ان يأول المصدر باسم الفاعل اي لانها اما دالة او لا يلزم المجاز في المجاز لان
الفعل مع ان المصدر بمصدر حقيقة بالوضع الكلي وان كان فعلا صورة
وكذا الضمير في قوله في نفسها راجع الى الكلمة والجار والمجرور صفة قوله معنى
اي تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة او لا عطف على قوله تدل اي لا تدل
على معنى في نفسها فان قيل لو كان الضمير راجعا الى الكلمة لكان في ذكر قوله في
نفسها تكرار لان معنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولا لها فيصير معنى
الكلام اما ان تدل الكلمة على معنى هو مدلول لها وهو التكرار لا طائل تحته
قلنا لا تكرار في ذكره لان الكلمة قد تدل على معنى هو مدلول لها كالاسم
والفعل وقد تدل على معنى هو مدلول غيرها كالحرف فانه تدل على معنى
حاصل في غيره اي مدلول لغيره كاللام تدل على تعريف تضمن الاسم ولم تدل

مستقيم

على نفي تضمنه الفعل وعلى هذا فقس وسياتي تمام الكلام في تعريف الاسم انشاء

الله تعالى ويمكن ان يكون الجار والمجرور ظرفا لغوا لتدل وفي بمعنى

الباء اي تدل بنفسها لا بضم ضميمة بخلاف الحرف فانه يدل بضم ضميمة

وفي بعض النسخ وقع في نفسه بتذكير الضمير فعلى هذا يرجع الى اللفظ المذكور

معنى لدلالة الكلمة عليه او الى المعنى على الاخير يكون بمعنى الباء لئلا يلزم

اتحاد الظرف والمظروف وعلى هذه النسخ ان كان الجار والمجرور صفة معنى

كان المعنى اما ان تدل على معنى حاصل في نفسه اي بالنظر اليه لا بالنظر

الى كونه مدلول لفظ اخر من اسم او فعل بخلاف الحرف فانه دال على معنى

حاصل بالنظر الى كونه مدلول اسم او فعل وان كان ظرفا لغوا لتدل كان المعنى ظرف

اما ان تدل على معنى في ذاته لا في غيره بخلاف الحرف فانه يدل على معنى في

غيره لا في ذاته فان قيل بعض الاسماء لا تدل على معنى في نفسها كالموصولات

واسماء الاشارة والضمير الغايب فانها تحتاج الى الصلة والمشار اليه

والمعاد قيل المراد بالدلالة على معنى في نفسها كلا انها بحسب الوضع

وهذه الاسماء تدل على معنى في نفسها بحسب الوضع وان خرجت عن

الاستقلال بحسب الاستعمال والمراد بقوله الثاني هو ما لا يدل على معنى

في نفسه وهو مبتدا خبره الحرف والجملة مستانفة لانه لما قال اما ان تدل

على معنى في نفسها او لا خطر للسامع ان يسال ما الاول وما الثاني فقال

الثاني كذا والاول كذا وانما قدم الحرف في الدليل وان كان اخره في الدعوى

لانه في اللغة الطرف فذكره مرة في طرف اولا تنوع في البيان من التقريب اول

ولان الكلمة التي لا تدل على معنى في نفسها لا تحتاج الى التقسيم في دليل الحصر

التي تدل على معنى في نفسها فانها تحتاج الى التقسيم ولانه عدمي لكونه عبارة

عن عدم الدلالة على معنى في نفسه والعدم متقدم على الوجود فان قيل العدم

لا يكون مقوما اي محصلا ومثبتا للماهية فكيف يكون عدم الدلالة

فصلا مقوما للحروف وكذا عدم الاقتران كيف يكون فصلا مقوما للاسم

قيل هذا تعريف رسمي لماهيته او يقال العدم المحض لا يكون مقوما للماهية

واما العدم المضاف الى الوجود فلا نسلم انه لا يكون مقوما للماهية لا ترى

انهم قالوا العمى عدم البصر عما من شانه البصر والموت عدم الحيوة عما من

شانه الحيوة والجهل عدم العلوم عما من شانه العلم والعلم ههنا مضاف

الى الوجود وهو الدلالة فيصلح ان يكون فصلا مقوما للماهية الحرف

والمراد بقوله والاول وهو ما يدل على معنى في نفسه وهو مبتداء

خبره اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال

هذا التركيب على طريقة اما ان تدل بحذف المضاف من المبتداء اي حال

الاول اما اقتران او من الخبر اي والاول اما دون اقتران او يجعل

قوله اما ان يقترن مبتداء محذوف الخبر اي والاول اما اقترانه باحد

الازمنة الثلثه اولا عطف على قوله يقترن اي لا يقترن باحد الازمنة

الثلثة وتقييد الاقتران باحد الازمنة يمنع خروج نحو الصبوح والغبوق

والسرى والتاويب عن حد الاسم دخوله في حد الفعل لانه مقترن بالحد

زمان مطلق والفعل مقترن باحد الازمنة الثلثة فان قيل يخرج المضارع

مقوما

وهو ان يكون كالاثر والعلامة وههنا تعريف بالعلامة اي علامة الحرف عدم الدلالة على معنى في نفسها وعلامة الاسم عدم اقترانه باحد ازمنة الثلثة

شراب بامداد

شراب شبانگاهی

شب رفتن

همه روز و همه شب تیبح کفتن

من تعريف الفعل لانه مقترن بالزمانين الحال والاستقبال قيل انه مقترن

بالزمانين معا عند الواضع والاشتراك انما عرض بغفلة الواضع او تعدده او نقول

انه لما كان مقترنا بالزمانين صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة

لوجود الواحد في الاثنين لكن لا يصدق عليه انه اقترن باحدها فقط والمراد

ههنا الاقتران باحدها لا بعينه فقط فلا يخرج المضارع او نقول المراد

بالاقتران باحدها لا بشرط التعيين بل باحد مطلق سواء كان ذلك الاحد

معينا كما في الماضي او غير معين كما في المضارع لا يقال فعلى هذا يدخل نحو الصبوح

والغبوق والتاديب والسري في حد الفعل لانا نقول انها اقترنت بزمان مطلق

مطلق والفعل ما اقترن باحد زمان مطلق والوجه هو الجواب الاول

فان قيل حد الفعل منقوض طردا وعكسا اما طردا فلانه صادق على نحو هيهات

وزيد ضارب الان او غدا او امس فانها مقترنة باحد الازمنة الثلثة

مع انها ليست بافعال واما عكسا فلانه لم يصدق على الافعال الجامدة نحو

عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا لانها غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة

مع انها افعال قيل المراد الاقتران بحسب الوضع فيخرج نحو هيهات وزيد

ضارب الان او غدا او امس لانها غير مقترنة بحسب الوضع بدليل

دخول خصايص الاسم عليها وانما اقترنت بالاستعمال العارض ويدخل نحو

عسى وبئس وما احسن زيدا لانها مقترنة بحسب الوضع بدليل دخول

خصايص الفعل عليه وانما خرجت عن الاقتران بالاستعمال العارض وللقايل

ان يقول سلمنا علم الاقتران بحسب الوضع في زيد ضارب الان او غدا

او يقال

لا بشرط التعيين

المضارع

والتاديب

اوامس

او اسن لكن لا نسلم ذلك في اسماء الافعال فان هيهات مثلا يدل على معنى بعد
وضعا وكذا مه على معنى اسكت واجيب بان المراد بالوضع الوضع الاول وادلة
اسماء الافعال بحسب الوضع الثاني وهو الوضع الاعتباري الاستعمالي وذلك
لان هذه الاسماء منقولة عن المصادر سواء كان الفعل صريحا نحو رويد
فانه يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا
الا انه على وزن قوقات مصدر قوقى او عن الظرف او الجار والمجرور نحو
امامك زيدا او عليك عمرا او لم يقترن بالزمان شيء من هذه الكلمات بحسب
الوضع لكونها مصادر استعملت بمعنى الافعال ووضعت موضعها وسياتي الكلام
فيه في موضعه ان شاء الله تعالى فان قيل يدخل لفظ الماضي والمستقبل
في حد الفعل لانهما مقترنان باحد الازمنة الثلثة وهما اسمان قيل معنى اقتران
الفعل ان يدل بمادته اي بجوهر حروفه على الحدث وبصيغته على زمان معين
من الازمنة الثلاثة ولفظ الماضي والمستقبل يدلان على الزمان بالمادة
لا بالصيغة اذ ليس فيهما صيغة الاقتران اذ لو كان فيهما صيغة الاقتران
لما انفك الاقتران عنهما وقد وجدناهما منفكين عنه في محل الاستعمال
فعلمنا ان اسمي الفاعل والمفعول ليس فيهما صيغة الاقتران بخلاف ضارب
بفتح الراء فان فيه صيغة الاقتران حيث لم تجد هذه الصيغة في موارد
الاستعمال منفكا عن الاقتران فلا يرد ما قيل ان القول بكون صيغة فاعل
بفتح العين صيغة اقتران وصيغة فاعل بكسر العين غير صيغة اقتران
تحكم محض لا دليل عليه او يقال انهما لا يدخلان في حد الفعل لانهما لا يطلقان

عرفا الا على الفعلين المعهودين وهما الفعل الماضي والفعل المستقبل نحو ضرب يضرب
مثلا او على الزمان فقط اى على الزمان الماضي والزمان المستقبل فان اريد
بهما الفعلان المعهودان فمعناهما غير مقترن لان معناهما اللفظ ولا اقتران
فيه وانما اقترن معنى هذا معناهما فلا يصدق عليهما حد الفعل وان اريد
بهما الزمان فقط فمعناهما الزمان لا شيء اخر يقترن بذلك الزمان فلا يصدق
عليهما الحد ايضا لان الفعل ما دل على معنى مقترن بزمان من الازمنة الثلثة
ولم يوجد فيهما على هذا التقدير شيء يقترن بالزمان فان قيل لا نسلم
ذلك بل يوجد فيهما شيء يقترن بالزمان وهو المضي والاستقبال كما مضى
يمضي واستقبل يستقبل قيل اذا اريد بهما الزمان فقط لم يوجد فيهما الا الزمان
الموصوف بالمضي والاستقبال المقترنان بالزمان بخلاف معنى مضى يمضي واستقبل
يستقبل حيث اريد بهما شيء يقترن بالزمان وذلك الشيء هو المضي والاستقبال
وهذا مما لا يخفى على من له ادنى فهم فان قيل اذا اريد بهما القولان المعهودان
فلا نسلم ان معناهما غير مقترن بل مقترن لان معنى الماضي مثلا لفظ
ضرب الدال على اقتران الحدث بالزمان فيكون معناه ثلثة اجزاء اللفظ
والحدث والزمان ولما كان احد اجزائهما مقترنا بالزمان يصدق عليه انه معناه
مقترن بالزمان فكيف يقال فمعناهما غير مقترن قيل ان الحدث والزمان
وان كانا داخلين في معنى لفظ الماضي لكنهما غير مقصودين في جزئيته
بل المقصود في جزئيته هو اللفظ فقط فصح قوله فمعناه غير مقترن والمراد
بقوله الثاني هو ما لا يقترن باحد الازمنة الثلثة وهو مبتدا وخبره

الفعلان

الاسم والجملة معنا لغة ايضا لانه لما قال اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة
او لا كان سايلا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الاسم والاول
الفعل وانما لم يتعرض به المصنف لانه معلوم بالضرورة كما في قوله تعالى وورثه
ابواه فلامه الثلث وهذا من باب الاختصار ثم هذا الدليل اعني قوله
لانها اما ان تدل الى اخره يسمى في اصطلاح اهل المنطق قياسا
اقترانيا مركبا من شرطيتين منفصلتين كما يقال العدد اما زوج او
فرد والفرد اما مركب من زوج وفرد او غير مركب منهما ينتج العدد
اما زوج او فرد مركب او غير مركب وهذا الدليل يوجب الحصر لان
هذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فيوجب الحصر والا لزم ارتفاع
النقيضين او اجتماعهما لاختصاص كل صورة من الاقتران وهي
الدلالة والاقتران وعدم الاقتران بقسم فلم يبق الزايد على هذه
الاقسام الثلثة لانتفاء الاثبات والنفي اي انتفاء الدلالة وعدم الدلالة
وانتفاء الاقتران وعدم الاقتران وهو المسمى بشمول العدم فيلزم
ارتفاع النقيضين وهو محال او وجود الاثبات والنفي اي وجود الدلالة
وعدم الدلالة وجود الاقتران وعدم الاقتران وهو المسمى بشمول
الوجود فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال ايضا فانحصرت الاقسام
على هذه الثلثة فان قيل هذا الدليل نقلي او نقلي لا سبيل الى الاول
لان العقل لا يحكم بالحصر لان القسم الثاني يحتمل التقسيم عقلا اذا العقل
لا يابى ان ينقسم غير الدال المقترن باحد الازمنة الثلثة والى غير

وعدم اقترانه باحد الازمنة الثلثة

اي

ذكر في الحاشية ان هذا الدليل من اقتران الشرطيات وهو
يشير الى ان الدليل والقياس في اصطلاح المنطقيين بمعنى
واحد وهو قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم لذاتها قول
اخر يسمى نتيجة ثم ان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا
في القياس بالفعل فالقياس استثنائي نحو ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود
ولكن الشمس ليست بطالعة فالنهار ليس بموجود وان لم يكن
عين النتيجة او نقيضها مذكورا في القياس بالفعل فالقياس
اقتراني نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث
والقضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه
اذا اضيف الى مفرد بين فحملية والا فشرطية والشرطية اما متصلة
واما منفصلة مثال الاول قولنا اذا كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود ومثال الثاني قولنا العدد اما زوج او فرد اذا تقرر هذا
فنقول الدليل المذكور اقتراني لان النتيجة اعني قولنا
الكلمة اما اسم او فعل او حرف ليس بمذكور في الدليل بالفعل و
هذا الاقتراني مركب من الشرطيات المنفصلات على ما ورد
اما زوج او فرد والزوج اما زوج الزوج او الفرد ذكره هنا مثل
الدليل انه الكلمة اما دالة او غير دالة والدالة اما مقترن او غير
مقترن والدال وغير الدال في اصطلاحهم منحصرة على هذه
الاقسام فالكلمة منحصرة على هذه الاقسام بضرورة منى

المقترن باحدها وكذا كل قسم من قسمي القسم الاول يحتمل التقسيم ايضا عقلا لان العقل
لا يابى ان ينقسم المقترن بالزمان الى الزمان الماضي والحال والاستقبال
ثم المقترن بالماضي ان ينقسم الى الماضي القريب والبعيد وكذا المقترن بالاستقبال
ينقسم الى المستقبل في الدنيا وفي الاخرة وكذا غير المقترن لا يمنع العقل ان ينقسم
الى مشتق والى غير مشتق الا ما لا يتناهى وكذا لا سبيل الى الثاني لان الدليل
النقلي ما يكون منقولا من احد من العرب وهذا الدليل غير منقول من احد
من العرب حتى يكون حجة قلنا هذا الدليل عقلي ومقدماته اصطلاحية نقلية
بيانه انا وجدنا في اصطلاح النحاة ان الكلمة منحصرة على قسمين احدهما
ما دل على معنى في نفسه وثانيهما ما لا يدل على معنى في نفسه وكذا وجدنا في
اصطلاحهم ان ما دل على معنى في نفسه منحصر على قسمين احدهما ما يقترن
باحد الازمنة الثلثة وثانيهما ما لا يقترن باحدها فهذه المقدمات منقولة
عن اهل الاصطلاح واذا ثبت هذه المقدمات حكم العقل بالحصر لما ذكرنا ان هذه
قسمة دائرة بين النفي والاثبات فيوجب الحصر والا لزم ارتفاع النقيضين
او اجتماعهما وكل منهما محال عقلا فالدليل العقلي لا يلزم ان يكون مقدماته
عقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون نقلية وقد يكون حسية ويكون
تجربية على ما عرف في المنطق وقد علم بذلك اي بالدليل المذكور وهو دليل
الحصر حد كل واحد منها اي من انواع الثلثة لانه لما كان المراد بالثاني الحرف والمراد
بالثاني ما لا يدل على معنى في نفسه وهو حد الحرف ثم لما كان المراد بالثاني الاسم والمراد
بالثاني ما يدل على معنى في نفسه ولم يقترن باحد الازمنة الثلثة وهو حد الاسم

وقسم

وقد علم بذلك بالضرورة ان الاول الفعل وهو ما دل على معنى في نفسه واقترن
بحد الازمنة الثلثة وهو حد الفعل فان قيل الحد ما يذكر فيه ذاتيات
المحدود وامتياز الحرف عن اخويه بقيد عدمي وهو عدم الدلالة وكذا امتياز
الاسم عن الفعل بذا ايضا وهو عدم الاقتران والقيد العدمي لا يكون فصلا
مقوما لماهية كما مر فكيف يسمى حدا قيل ليس المراد بالحد هنا الحد الحقيقي بل الحد
القول الجامع لافراد المحدود والمانع لغيرها المعرف للشيء سواء كان من ذاتيات
وعرضيات او منهما فلا يتوجه ما ذكرتم ثم الواو في قوله وقد علم يمكن ان يكون
اعتراضية والجملة المعترضة لمدح الدليل المذكور ترغيب الطالب وتنبيها
على ان هذا الدليل مما يلزم حفظه وضبطه لتضمنه حد كل واحد منها والتنبيه
من لا يكتفي بالاشارة بل يحتاج الى التنبيه وذلك ان طباع الناس على ثلث مراتب
المرتبة الاولى ان يفهم معنى الكلام بمجرد الاشارة بحيث لا يحتاج الى التنبيه
والتصريح والثانية ان لا يفهم معناه بمجرد الاشارة بل يحتاج الى التنبيه والثالثة
ان لا يفهم معناه بمجرد الاشارة والتنبيه بل يحتاج الى التصريح والله در المصنف
اشار الى الحدود في ضمن الدليل ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد
منها ثم صرح من بعد بقوله الاسم كذا والفعل كذا والحرف كذا بناء على اختلاف
مراتب الطباع لئلا يخلو طبيعة من الطباع من الاستفادة هذا اولى مما قيل
ان هذه الجملة معترضة لرد من ظن ان هذا الحصر بدون تعريف الاقسام
والزم باطل لانه وقع كثيرا في تصانيفهم وكان ورود الجواب مع واو العطف
قليل جدا فلا يحمل عليه بدون الضرورة ويمكن ان يكون عاطفة على محذوف

يعني ان المراد بالمبدا ... والثاني عبارة عما الابتداء ... ويحتمل ان العلم ...

الحد التام هو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريب كالحيوان الناطق في تعريف الانسان والرسم الناقص وهو الذي يتركب من عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماشي على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع

اى فعل تبيان وقد علم بذلك وكلمة قد للتحقيق او للتقريب الماضي الي الحال فقيد ان العلم
بحد كل واحد منهما بدليل الحصر قريب من زمان التكلم فكانه قال وقد علم بذلك
حد كل واحد منهما علما متصلا بزمان التكلم وانما اختار علم دون عرف لان
المعرفة ادراك الجزئي والعلم ادراك الكلي ولهذا يقال عرفت الله دون علمته
ويقال الله عالم دون عارف وهٰهنا ادراك الكلي لان الحد كلي واتى
بذلك دون بهذا مع ان الموضع موضع الضمير لتقدم المعاد لزيادة التمكن في
الذهن وانما اختار ذلك دون هذا مع ان المشار اليه وهو دليل الحصر قريب
لتعظيم دليل الحصر وتفخيم شانه باعتبار تنزيل بعد درجته ورفعة محله
منزلة بعد المسافة كما في قوله تعالى الم ذلك الكتاب وانما استحق التعظيم
لانه بديع الشان عجيب البيان لانه دليل حصر تضمن حد كل واحد منهما وفصله
وانما قدم المقول الثاني على الاول اهتماما لشان هذا الدليل لانه الامر
الغريب والشيء العجيب فان قيل اضافة كل الى واحد لا يخلو من ان يكون
بمعنى اللام او بمعنى من لا يستقيم كل واحد منهما اما الاول فلان الاضافة
بمعنى اللام يقتضي المغايرة بين المضاف والمضاف اليه ولا مغايرة هٰهنا
لان كلمة كل لاحاطة افراد ما اضيف هي اليه واما الثاني فلان الاضافة
بمعنى من يقتضي صحة حمل المضاف اليه على المضاف ولا يصح الحمل هٰهنا اذ لا يصح
ان يقال الكل واحد قيل يمكن ان يكون الاضافة بمعنى اللام لان كلمة كل
جزئي لانها لاحاطة جزئيات ما اضيف هي اليه على سبيل الافراد وهو ان
يعتبر كل شيء بانفراده كانه ليس معه غيره ومفهوم قوله واحد منهما كلي لانه

يصدق على الاسم والفعل والحرف والجزئي مغاير للكلي فاذا ثبت تغاير من
المضاف والمضاف اليه كانت الاضافة بمعنى اللام لكنه يمتنع اظهارها الا
بعد التاويل بالجزئيات ولا يلزم فك كل من الاضافة وذلك لا يجوز لانه
لا اضافة فيصير المعنى بعد التاويل وقرع احد جزئيات لهذا
الكلام الكلي ولا يلزم فيما يكون الاضافة بمعنى اللام ان يصح اظهار
اللام بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام الا يرى ان الاضافة
في قولهم طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها في مثله وههنا
تقييد الاختصاص لاحد جزئيات مختصة لهذا الكلي فلما فرغ عن تعريف
الكلمة وبيان انحصارها في انواع الثلثة شرع في بيان الكلام فقال الكلام
ما تضمن كلمتين وانما لم يعطف هذه الجملة على جملة قوله الكلمة لفظ مع
وجود الجامع والتناسب بكون كل منهما موضوعي علم النحو وجملة اسمية
لعدم قصد الربط وعدّه كخطبة بعد خطبة وفصل بعد فصل وكتاب بعد
كتاب وانما اختار تضمن دون تركب لانه احضر لاستغنائه عن صلة من
بخلاف تركب فانه يحتاج اليها ولانه صادق على نحو اضرب حقيقة بخلاف تركب
فانه صادق عليه مجازًا قيل وفيه نظر لان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد
والتركيب دون التضمن والاولى التلفظ بالمصطلح عليه ولان تركب احصر
من تضمن لصحة الاكتفاء من قوله كلمتين راسا بان يقول ما تركب بالاسناد
اذ التركيب لا يكون بدون الكلمتين بخلاف تضمن فانه يحتاج الى كلمتين
على ان نحو اضرب متضمنا الكلمتان حقيقة محل تامل اذا لم يفهم ذلك من اللغة

بل يفهم منها انه كما يشترط لحقيقة المركب كلمتان ملفوظتان حقيقة كذلك يشترط
لحقيقة التضمن كلمتان ملفوظتان وذلك لان الكلمة حقيقة ما يكون ملفوظا
حقيقة والمعنوي في اضرب ليس بلفظ حقيقة كما عرفت من قبل فلا يكون اضرب
متضمنا لكلمتين حقيقة بل حكما مثل تركب فيكون اضرب مركبا من كلمتين
حكما ومتضمنا لهما حقيقة بحكم خارج عن مفهوم اللغة المحكم اه الا ان يراد
بالحقيقة الحقيقة العرفية دون اللغوية فان لفظ تضمن في العرف قد يطلق
فيما كان فيه احد الجزئين ملفوظا والاخر مقدرا بخلاف لفظ تركب فانه لا يطلق
في العرف الا فيما كان فيه كلا الجزئين ملفوظا وكان هذا اللفظ يوهم
اختصاص الكلام بكلمتين ملفوظتين لانه هو المتعارف فيه وكان
لفظ تضمن اظهر دلالة على دخول نحو اضرب في حد الكلام فكان اولى فان قيل
لفظ تضمن يوهم ان لا يكون المركب من كلمتين نحو زيد قايم كلاما لان التضمن
يلزم ان يكون غير المتضمن وزيد قايم عين المتضمن كلمتين فلو كان كلاما
يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن قيل الصورة المجموعية الحاصلة من تركيب
الكلمتين متضمن لكل واحد من جزئي المركب فالمتضمن الكلمتان من حيث
الاجتماع والمتضمن الكلمتان من حيث الافراد فزيد قايم بصورة المجموعية
متضمن لزيد قايم بصورتها الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن فان قيل
لو قال الكلام ما تضمن الاسناد او ما فيه الاسناد كان اخصر اذ الاسناد
لا يكون بدون الكلمتين فما المطلب قيل لو قال ذلك يتوهم صدق الحد على الجز
ايضا لان الاسناد صفة يتعلق بكل جزء وقيل لزم لو قال ذلك لزم الاقتصار

على المتضمن

على الفصل فيكون الحد ناقصا لا تاما فيه نظر لانه انما يلزم الاقتصار على الفصل
لو جعلت كلمة ما موصولة لكون الموصول مع الصلة كشي واحد اما لو جعلت
موصوفة فلا يلزم ذلك حيث يكون كلمة ما لجنس والجملة التي وقعت بعدها
فصلا فلا يكون الحد ناقصا اجيب بانه وان امكن ذلك الا انه لا يخرج عن
توهم الاقتصار على الفصل باعتبار ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصولة فان قيل
لو قال ما تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان احصر فما فائدة
الاطناب قيل انه وان كان احصر لكن ما ذكره المصنف اصوب واوضح
اما كونه اصوب فلما فيه من تعريف الكلام اولا ثم التقسيم ثانيا ولو قال
ما ذكرتم لزم الاقتصار على ذكر التعريف واما كونه اوضح فلما فيه من سلوك
طريق الاجمال والتفصيل وهو باب من البلاغة لانه امكن في الذهن فان قيل
يخرج من الحد نحو زيد ابوه قايم مما تضمن اكثر من كلمتين قيل لا يخرج لما صدق
انه تضمن اكثر من كلمتين صدق انه تضمن كلمتين صدق انه تضمن كلمتين
لوجودهما في الاكثر لكنه لا يصدق عليه تضمن كلمتين فقط والمراد تضمن
كلمتين لا بقيد فقط ثم لما كان قوله ما تضمن مشتملا على التركيب الاسنادي
والاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغيرها قيد بقوله بالاسناد احترازا
عما وراء التركيب الاسنادي الاسناد هو الحكم المفيد باحد جزئي المركب على
الاخر وقيل النسبة المفيدة فائدة تامة وانما اختار الاسناد على الاخبار لان
الاسناد اعم من الاخبار لتناوله الانشاء والاخبار والباء للاستعانة
او السببية او المصاحبة والجار والمجرور متعلق بتضمن او صفة مصدر

عنه وف اي تضمنا ملتبسا بالاسناد او صفة كلمتين ملتبستين بالاسناد والمراد
بالاسناد الاسناد الاصلي المقصود لذاته فخرجت الصفات مع مرفوعها فانها ليست بكلام
ولا جملة لكون اسنادها غير اصلي وكذا خرجت الجملة الواقعة المفرد والواقعة
صلة او شرطا او جزاء فانها جملة وليست بكلام لكون اسنادها لم يقصد
لذاته بخلاف الاسناد المأخوذ في حد الفاعل فان المراد به اعم من ان يكون
اصليا اولا ومقصودا لذاته اولا وبهذا سقط ما قيل ان هذا الحد غير مطرد
لانه صدق على نحو رجل قام ابوه والذي قام ابوه لتحقق الاسناد بين قايم
وابوه والموصوف مع الصفة وكذا الموصول مع الصلة ليسا بكلامين بخلاف
عبارة المفصل من قوله هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه
صدق على قام ابوه وهو كلام ولم يصدق على ما تضمنه فيجاب بما قلنا
ان المراد بالاسناد المذكور في الحد الاسناد الاصلي المقصود لذاته والاسناد
الذي يتحقق بين الموصوف والصفة وكذا بين الموصول والصلة ليس بمقصود
لذاته فيكون الحد مطردا ثم اعلم ان كلام المصنف يشير الى ان نحو ضربت زيدا
قايما مجموعه كلام لانه متضمن الكلمتين بالاسناد وكلام جار الله العلامة
من قوله هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى يشير الى ان
الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه الا ان يقال المراد بالكلمتين
اما حقيقة نحو ضربت او حكما نحو ضربت زيدا قايما الان الفعل مع جميع
متعلقاته بمنزلة كلمة والمسند اليه مع توابعه بمنزلة كلمة فلا مخالفة
بين الكلامين ثم لما فرغ عن تعريف الكلام شرع في تقسيمه وبيان انحصاره

في نوعين فقال ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او اسم وفعل مستتني منه اى
لا يحصل الكلام او ما تضمن كلمتين بالاسناد او التضمن المذكور او الاسناد
في تركيب الا في احد هذين التركيبين نظير المركب من اسم وفعل نحو زيد قام
وقام زيد فان قيل اذا كان ذلك اشارة الى الكلام او الى الكلام ما تضمن
كلمتين بالاسناد يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الاسمين عين الكلام
وعين ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصير المعنى ولا يتاتى الكلام الا في
الكلام ولا يتاتى ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصير المعنى ولا يتاتى الا
ما تضمن كلمتين بالاسناد قيل الكلام كلي وكذا ما تضمن كلمتين والاسمان
جزئي والكلي يصلح مظروفا للجزئي وانما انحصر الكلام في هذين التركيبين
لان الاسناد جزء في حده وهو يقتضي المسند والمسند اليه وهما لا يحصلان
الا في هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه والفعل
لا يقع مسندا اليه وانما قدم تركيب الاسمين على تركيب الاسم والفعل
لاستحقاق جزئيه التقديم وانما قدم الاسم على الفعل في تركيب الاسم
والفعل لاستحقاقه التقديم وفي بعض النسخ وقع او فعل واسم ووجهه
ان المركب من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر فان قيل
ما الحكمة في ان المصنف صرح في تقسيم الكلام بالحصر ولم يصرح في تقسيم الكلمة
قيل لان التركيب العقلي يرتقي اليه ستة اقسام الاسمان والفعلان
والحرفان والاسم مع الحرف والفعل مع الحرف والكلام يتاتى في تركيبين
منها لعدم جريان الاسناد في غيرهما فاحتاج الى الحصر لاخراج ما وراءهما

بخلاف تقسيم الكلمة فانه ليس هناك مزاحم حتى يحتاج الى الحصر فان قيل حصر الكلام
في هذين التركيبين غير مستقيم لانه قد يتركب من حرف واسم نحو يا زيد
وقد يتركب من جملتين نحو ان تكرمني اكرمك قيل نحو يا زيد في التقدير مركب
من الفعل والاسم اذ التقدير ادعو زيدا والمعتبر في الجملة الشرطية هو
الجزاء والشرط قيد له فلا يبطل الحصر فان قيل ما السر في ان المصنف اخر المسند
اليه حيث قال ولا يتاتى ذلك والزمخشري قدمه حيث قال وذلك لا يتاتى
قيل انما اخره المصنف اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لان السامع خالي
الذهن غير متردد في هذا الخبر ولا منكر فلا يحتاج الى التقوي والتاكيد اي
الى تقوي حكم هذا الخبر وتاكيده بتكرر بل يحتاج الى اصل حكم هذا الخبر وانما
قدمه الزمخشري اخراجا للكلام لا على مقتضى الظاهر لتنزيل غير المتردد منزلة
المتردد السائل حكم هذا الخبر لتقديم ما يلوح مثله بحكم هذا الخبر وهو قيد
الاسناد فان من شان هذا القيد انه يشير اشارة ما الى حكم هذا الخبر حتى
ان النفس اليقظى تكاد تتردد في ان الكلام هل هو مركب من اسمين او من اسم
وفعل ام لا فيسال حكم هذا الخبر لزوال تردده فقدمه ليفيد التقوي والتاكيد
بتكرر الاسناد نظيره قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون
فان الله تعالى جعل نوحا عليه السلام كالسائل المتردد حيث تكلم معه
كلام السائل المتردد معلوم انه لم يسبق منه عليه السلام سوال ولا تردد
غير انه قدم عليه ما يلوح مثله بحكم الخبر وهو قوله واصنع الفلك فانه يلوح
بانه العذاب من جنس الماء فجعل كانه متردد في انهم هل صاروا محكوما

عليهم بها الاغراق ام لا فصح تقويه هذا المبنى وهو اعراضهم بونكم ثم لما فرغ عن بحث الكلمة
والكلام شرع في تعريف الاسم فقال الاسم ما دل على معنى فان قيل تعريف الاسم قد علم
بدليل الحصر كما قال الشيخ وقد علم بذلك حد كل واحد منها فذكره ثانيا تكرار
قيل انما لزم التكرار لو ذكر في كلا الموضعين بالمطابقة وليس كذلك حيث ذكر
ثمه بالالتزام وههنا بالمطابقة ولم يكتف بذكره بالالتزام تعليما وتفهيما
لمن لم يكتف بالاشارة ولم يتنبه بالتنبيه واحتاج الى التصريح الكلام على ما سبق
بناء على ان ضمنى مما لا يعتد به في التعريف وانما لم يعطف هذا الكلام على ما سبق
من الكلام لعدم قصد الربط وعده كخطبة بعد خطبة وكلمة ما موصوفة او
موصولة لو جعلها موصوفة اولى لئلا يلزم الاقتصار على الفصل لان الموصول
مع الصلة بمنزلة شيء واحد فكان ذكر الفصل الاول لاخراج الحرف وذكر
الفصل الثاني لاخراج الفعل والجنس غير مذكور في الحد بخلاف ما اذا جعلت
موصوفة حيث يكون حينئذ كلمة ما جنسا وما بعده فصلا فيكون الحد
تاما وقوله دل فعل ماض اريد به الاستمرار لان الماضي الواقع في الحدود اريد
الاستمرار اي كلمة ذات دلالة على معنى في نفسه الجار والمجرور صفة معنى
والضمير راجع الى ما وهو عبارة عن الكلمة اي الاسم كلمة دلت على معنى حاصل
في نفسها فان قيل لو كان الضمير عائدا الى ما لكان في ذكر في نفسه تكرار اذ معنى
حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولا لها فيصير معنى المتن الاسم كلمة دلت
على معنى وهو مدلول لها وهو تكرار كما ترى قيل ليس بتكرار لان الكلمة قد تدل على
معنى هو مدلول غيرها اذ الحرف يدل على معنى هو مدلول لفظ آخر مطابقة

فان نعم يدل على تقدير ما سبقها الذي يدل على ذلك التقدير الجملة الواقعة
بعدها مطابقة وكاللام في الرجل فانه يدل على معنى اي على تعريف يدل عليه
الاسم الواقع بعدها تضمنا باعتبار الوضع التركيبي لان رجلا يدل على ذكر من
بني آدم جاوز حد الصغر فاذا دخل عليه اللام يدل على ذلك مع وصف كونه
معينا باعتبار الوضع التركيبي فيكون دلالة هذا الاسم على التعيين تضمنا
وكذا لم في لم يضرب زيد يدل على المعنى الذي على نفي الذي تضمنه الفعل باعتبار
الوضع التركيبي لان يضرب يدل على الضرب المقترن بالزمان فاذا دخل عليه لم يدل
بالوضع التركيبي على نفي الضرب المقترن بالزمان فيكون دلالة هذا الفعل على
النفي تضمينه وكذا من في سرت من البصرة تدل على معنى اي على الابتداء تضمنا
لبصرة باعتبار تركيبه مع من بناء على الوضع التركيبي لان البصرة يدل على بلد
معين فاذا دخل عليه باعتبار الوضع التركيبي على بلد معين مبتدا ابتداء السير
فيكون دلالة هذا البلد مع من على الابتداء تضمينه وكذا الياء والهاء
والكاف والتاء في اياي واياه واياك وانت يدل على ما دل عليه الضمير
من الصفات التي تضمنها باعتبار الوضع التركيبي لان الضمير يدل على ذات
مطلقة فاذا اتصل به احد الحروف المذكورة يدل على ذات بصفة التكلم والغيبة
والخطاب فظهور هذه الصفات في الضمير عند التركيب بمنزلة ظهور معنى
الابتداء في البصرة وكالتنوين فانه يدل على صفات يدل عليه اللفظ
التزاما لان اللفظ الذي يلحقه التنوين يدل ما وضع له مطابقة وعلى
تلك الصفات وهي التمكن والمقابلة والتنكير والعوض التزاما فافهم

وعلى

ويمكن ان يكون الجار والمجرور ظرف دل وفي بمعنى الباء اي دل بنفسه لا بضم
ضميمه بخلاف الحرف فانه دل بضم ضميمة وقيل الحرف ليس ثم في نفسه معنى
بل هو علامة لحصول معنى في لفظ اخر فان في قولك في الدار علامة لحصول
معنى الظرفية في الدار ومن قولك خرجت من البصرة علامة لحصول معنى
الابتداء في البصرة وعلى هذا فقس سائر الحروف وانما قيد بقوله غير
مقترن ذلك المعنى باحد الازمنة الثلاثة احترازا عن الفعل فانه دل
على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة وغير بالجر صفة معنى وبالنصب حال
وبالرفع خبر مبتدا محذوف والجملة صفة معنى او حال منه والمراد
بالاقتران الاقتران الوضعي لا العارضي فلا يرد على عكسه نحو اسم الفاعل
واخواته واسماء الافعال ولا على طرده نحو نعم وبئس فان قيل دلالة اللفظ
على المعنى اما مطابقة او تضمنية او التزامية وههنا لا يستقيم ارادة شيء
منها اما الاولى فلان دلالة المطابقة دلالة اللفظ على جميع معناه
الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فلو اريدت ههنا هذه
الدلالة دخل الفعل في هذا الحد لان ما دل عليه الفعل مطابقة وهو الحدث
والزمان والزمان غير مقترن بزمان ولا نسلم اقتران الزمان بالزمان
اذا قتران الكل بالجزء يستلزم اقتران الشيء بنفسه والزمان الخارج
عن مفهوم الفعل غير متحقق واما الثانية فلان الحد دلالة التضمن دلالة
اللفظ على جزء معناه الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق
فلو اريدت ههنا هذه الدلالة خرجت الاسماء البسيطة عن الحد كالعناصر

الاربعة وهي النار والماء والطين والريح اذ لفظ لمعانيها اجزاء اصالة فالعنق
منها كدلالة التضمن واما الثالثة فلان كدلالة الالتزام كدلالة اللفظ
على خارج معناه الموضوع كدلالة الانسان على قابل العلم صنعة الكتابة والاسم
من اقسام الكلمة التي تدل على معنى بالوضع فهو مورد التقسيم باعتبار الدلالة هذه الدلالة
قيل المراد هو الاولى ولا يدخل الفعل لان اسناد قوله مقترن الى الضمير
المستكن العائد الى المعنى مجازي اي غير مقترن بجزء فيخرج الفعل لان
جزء وهو الحدث مقترن باحد الازمنة الثلاثة ولا يخرج البسايط لان قولنا
غير مقترن سلب معنى اذ المعنى ما دل على معنى في نفسه ولم يقترن جزء ذلك
المعنى باحد الازمنة الثلثة والسلب لا يشترط له وجود الموضوع فيصدق
سلب اقتران الجزء عند عدمه او يقال ان جزء المعنى المطابقي في الفعل لما كان
مقترنا جعل الكل مقترنا على وجه التسامح ثم لما فرغ عن حد الاسم شرع في بيان
خواصه فقال ومن خواصه اي خواص الاسم جمع خاصة وهي كلية مقولة
على افراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا في قولنا حقيقة واحدة فقط
كالضاحك بالفعل وبالقوة للانسان
احتراز عن الجنس والعرض العام فان كلا منهما كلي مقول على افراد حقائق
مختلفة في قولنا قولا عرضيا احتراز عن النوع والفصل فان كلا منهما كلي مقول
على افراد حقيقة واحدة فقط قولا ذاتيا وانما قال ومن خواصه ولم يقل
ومن خصائصه كما قال الزمخشري اختيارا للفظ المصطلح عليه فيما بين الباحثين
في جمع خصيصة وهي ما يختص به الشيء
من الحد والخاصة وانما اختص دخول اللام بالاسم لافادتها التعريف المختص
به وحملت على اللام المعرفة اللام الزائدة للتحسين وفيه نظر لان اللام الزائدة

هي اللام المعرف غاية ما في الباب لم يرد به التعريف فلا حاجة الى الحمل ولانه كما حملت
اللام المعرف ينبغي ان يحمل تنوين الترنم والغالي على تنوينات الاربعة فالحمل في
بعض المواضع دون البعض تحكم فافهم وانما اختص الجر بالاسم لكون اثر حرف
الجر وهو مختص بالاسم فكذا الجر والا يلزم تخلف المؤثر من الاثر وفيه نظر
انه لا يلزم من اختصاص الاثر فان الاثر قد ثبت بمؤثرات شتى الا ترى
ان لن مختصة بالفعل واثرها وهو النصب ليس بمختص به بل يدخل في الاسم بمؤثر
آخر فيمكن ان يدخل الجر في الفعل بمؤثر آخر غير حرف الجر واجيب بان ذلك فيما اذا
كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب اما اذا كان له مؤثر خاص فلا وهنا كذلك اذ
ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر وقيل انما اختص الجر به لانه علم المضاف اليه وهو
مختص به فكذا الجر وفيه نظر لان الرفع والنصب علما الفاعل وهما مختصان بالاسم
فينبغي ان يختص الرفع والنصب ايضا وليس كذلك فانهما يدخلان الاسم والفعل
المضارع وقيل انما اختص الجر به لان الاسم اصل في الاعراب والمضارع فرع
فحط اعراب الفرع عن اعراب الاصل بجعل ما هو اصل البناء اعني ما فيه وهو الجزم
ومنع الجر عنه لئلا يزيد اعراب الفرع على الثلثة وقيل انما اختص به لان الاصل
في الاعراب هو الاسم والمضارع فرع فيه والاصل في الاعراب هو الحركة فحط اعراب
الفرع بمنع شيء مما هو الاصل في الاعراب منه وخص الجر بالمنع من الحركات
لتوسط رتبته توفية للاعتبارين وانما توسط رتبته لان الرفع اقوى الحركات
واثقلها والنصب اضعفها واخفها والجر متوسط بينهما في القوة والضعف
والثقل والخفة وانما اختص التنوين بالاسم لانه يوجب الانقطاع

التخلف
بهامشه

وليس باختصاصه بعلم الفاعل والمفعول حتى يختص
بمحلهما وعلم شبههما بخلاف الجر فانه علم
المضاف اليه فقط تقرير مخدوم مولانا ... افضل

عما بعده والفعل يوجب الاتصال بالفاعل فيتنافيان وفيه نظر لان الصفات تقتضي
الفاعل ايضا مع ذلك يدخل التنوين فيها واجيب بان اقتضاءها الفاعل
فرعي فلا يعتد به وقيل انما اختص التنوين به لانه اما للتمكن او للعوض عن
المضاف اليه والفرق بين المعرفة والنكرة في اسماء الافعال او دلالة
جمع المونث بما لمن نون جمع المذكر وكل ذلك لا يتصور الا في الاسم والتنوين
الذي هو عوض عن حرف العلة في نحو جوار محمول على ما هو عوض عن المضاف
اليه طردا للباب والمراد بالتنوين التنوين الذي لم يختص بالقافية وفيه
احتراز عن تنوين الترنم والغالي فانهما غير مختصان بالاسم ولقائل ان يقول
لم لا يحمل تنوين الترنم والغالي على التنوينات المختصة بالاسم طردا للباب
كما حمل التنوين الذي هو عوض عن حرف العلة على ما هو عوض عن المضاف
اليه فالعمل بالحمل في مواضع دون موضع تحكم محض على ان تنوين الترنم عوض
عن حرف العلة ايضا مثلها في جوار وانما اختص الاضافة اي كونه مضافا
بتقدير حرف الجر بالاسم لانه يستلزم او لانه يستلزم معاقبة التنوين او ما في
حكمه من نوني التثنية والجمع وهو مختص بالاسم كما عرفت فكذا ما يعاقبه
ولان الاضافة تستلزم التعريف والتخصيص ان كانت معنوية والتخفيف
بحذف التنوين او ما في حكمه ان كانت لفظية وهذه اللوازم مختصة بالاسم
فكذا الاضافة ولا يرد عليه ان الاضافة اللفظية متحققة في نحو الحسن
الوجه ولم يتحقق فيه التخفيف بحذف التنوين وما في حكمه لانه محمول
على ما يتحقق فيه التخفيف طردا للباب وفيه نظر لانه على هذا ينبغي ان لا يحمل

عليه نحو الضارب الرجل لان ذلك بمنزلة الاستعانة من المستغني والسؤال
من الفقير فالاولى ان يقال ان التخفيف في الحسن الوجه حكمي حيث حذف منه
ما اضيف اليه فاعله الذي هو كالجزء منه والمضاف اليه قايم مقام التنوين
في المضاف فالحذف ذلك من الفاعل المضاف فكانه حذف من المضاف
وامكان الجزئية ونحو الضارب الوجه محمول عليه طرد للباب وسياتي
هذا البحث في موضعه ان شاء الله تعالى وانما اختص الاسناد اليه اي الى
الاسم اي كونه مسندا اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا
فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه فان قيل قوله ومن خواصه
لا يصح ان يكون خبرا عن قوله والاسناد اليه لان حكم الخبر ان يفيد ما لا يفيده
المبتدا والاسناد والعرض القايم بمحل لا يحتمل ان يقوم بمحل اخر فالاسناد
القايم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بغيره فخصوصية كون الاسم مسندا اليه
مستفادة من تقييد الاسناد بقوله اليه فلا فايدة في قوله ومن خواصه
قيل لان الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة فيكون الحكم عليه بشيء مفيدا
بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات دون البعض كما يقال الانسان الكوفي
كاتب بامكان العام فالحكم بالكتابة انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية
وهي طبيعة الانسان دون الصنفية المستفادة من وضعه بالكوفي وكما
يقال الشيء الانسان عرض عام فالحكم بالعرضية انما يصح باعتبار طبيعة الشيء
لا باعتبار طبيعة الشيء المضاف الى الانسان فان الشيء المضاف اليه خاصة
لا عرض عام ومثل هذه الاعتبارات في الكلام شايع فكذا الحكم بالخصوص

اي في جميع الاحوال

اسم فعل وحرف والعامل بخزائنه لشرط
الحروف تقييده اي فاذا كان كذلك فارسيه

امكان عام انست كه سلبه ضروريه ازجانب مخالف باشد
چنانچه گويي كه هر نار حارست بامكان عام معني او
چنين شود كه سلب حرارة از نار ضروري نيست
وچنانچه گويي كه نيست هيچ چيزي از نار بارد بامكان
عام معني او چنين شود كه ايجاب برودت بر نار
نا ضروري نيست

انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهو الاسناد الى المثنى دون الضمير المستفادة

من اليه المختصة بالاسم عقلا وهي الاسم فيفيد الجنس فاحفظ هذا الاصل فانه

ينفعك في حل كثير من التركيبات فان قيل بعد تقييد الاسناد بقولنا اليه لم يبق

النوعية بل صار صنفية فكون الحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية

وكذا بعد وصف الانسان بالكوفي قيل لا نسلم ذلك فان الصنفية احص من

النوعية مطلقا والاخص يستلزم الاعم لا محالة فكانت الصنفية متضمنة

للنوعية لا محالة فاعرف ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال بانه لا يلزم من الاسناد

الى الاسم ان يكون خاصة اليه بل يحتمل ان يكون ذاتيا له كما يوهم قول البعض لاسم

ما جاز ان يحدث عنه فكان ذكر الجنس مقدما وهو قوله من خواصه لدفع ذلك

الوهم لان تقديم ما حقه التاخير يوجب الحصر فيفيد الجنس فاعرف وكذا يمكن

ان يجاب عنه بان كلمة من في الخبر للتبعيض لصحة استعمال لفظ بعض مكانه فذكر

الخبر يفيد ان للاسم خواص كثيرة غير منحصرة على هذه الخمسة فيفيد الجنس فافهم

فان قيل للاسم خواص كثيرة فلم اختار هذه الخمسة بالذكر قيل لكونها من

معظمات الخواص لتضمن كل منها لخواص كثيرة اذا اختصاص اللام متضمن انواع

التعريفات من المضمرات والمبهمات والمنادى واصناف اللام من لام الجنس

والاستغراق والعهد وكذا يتضمن الميم كقوله عليه السلام ليس من امبر

امصيام في امسفر واختصاص الجر يتضمن اختصاص حروف الجر واختصاص

التنوين يتضمن اختصاص اصنافها ومعانيها واختصاص الاضافة يتضمن اختصاص

كونه مضافا ومضافا اليه واختصاص التعريف والتخصيص والتخفيف عا ذكر

ونحو ذلك واختصاص المسند اليه بتعين اختصاص كونه موصوفا او ذا حال و
تمييزا او نحو ذلك واختصاص اضافة المسند اليه فبالجر لمن يختارها بالذكر
وانما قدم العلامات اللفظية وهي اللام والجر والتنوين لانها في الدلالة
اظهر ثم قدم ما يدخل في الاول وهو اللام والحق ما يلحق الاخر وهو الجر
والتنوين ثم قدم الجر لان التنوين تبتع الحركة وجودا فلذا ذكر ثم قدم
من المعنوية الاضافة لتضمن العلامة اللفظية ايضا وهو الجر وحرف الجر
ثم لما فرغ عن تعريف الاسم ومن خواصه شرع في تقسيمه فقال وهو معرب
ومبني اي الاسم ينقسم الى هذين القسمين انقسام الكلي الى الجزئيات ثم المعرب
ماخوذ من الاعراب وهو الاظهار يقال اعرب الرجل عن حجته اذا اظهرها فالهمزة
للتعدية والمعرب ظرف اي محل اظهار المعاني المقتضية للاعراب وهي الفاعلية
والمفعولية والاضافة وقيل الاعراب هو ازالة الفساد يقال عربت معدته
اذا فسدت والهمزة للسلب والمعرب ظرف ايضا اي محل ازالة الفساد
والمبني ماخوذ من البناء المقتضي لعدم القرار وعدم التغير ثم لما فرغ عن بيان
حصره في النوعين شرع في تعريف كل واحد منهما فقال فالمعرب المركب
الذي لم يشبه مبني الاصل الفاء للتفسير وقوله المركب كالجنس حيث
يشتمل كل مركب وخرج به ما ليس بمركب كالاصوات ونحو الف با تا وزيد عمرو
وقوله الذي لم يشبه مبني الاصل كالفعل حيث خرج عنه ما ناسب مبني الاصل
وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام وهو المشهور وقيل الجملة ايضا
وستعرف مبني الاصل في تعريف المبني ان شاء الله تعالى واضافة المبني

مبني الاصل

الى الاصل بانه اي لم يشبه مبنيا هو اصل المبنيات وليس هو من قبيل المضاف
المنقول الى مفعول ما لم يسم فاعله بمعنى لم يشبه مبنيا اصله كما في زيد مضروب
الغلام ولا من قبيل اضافته الى الظرف بمعنى لم يشبه مبنيا في اصله كما في زيد
مضروب الدار لان الاول يقتضي ان لا يكون مبني الاصل مبنيا بنفسه
بل يكون اصله مبنيا والثاني يقتضي ان لا يكون مبني الاصل مبنيا الاصل
بل يكون مبنيا في الاصل وفي كل من ذلك فساد لا يخفى ولفظ الاصل
ههنا بمعنى القانون اذ لا معنى كقولك لم يشبه مبني القانون واختلف
الشارحون في تفسير المركب فقال بعضهم المراد بالمركب ركب مع غيره تركيبا
اسناديا لانه هو العلة للاعراب اذ به يحدث المعاني المقتضية للاعراب وفيه
نظر لانه على هذا يخرج المضاف اليه قبل التركيب الاسنادي كما يقال غلام زيد
بسكون الميم والدال لانه غير مركب مع غيره تركيبا اسناديا وهو معرب صرح
به صاحب الرضي وقال بعضهم المراد بالمركب الذي ركب مع عامله فيتناول
التركيب الاسنادي والتركيب الاضافي لان المضاف عامل في المضاف اليه
او الحرف المقدر وفيه نظر لانه على هذا يخرج المبتدا والخبر فان كلا منهما
غير مركب مع عامله لان عامله معنوي ولا يمكن جمع العامل المعنوي واجيب عن
الاول بان من فسر المركب بالذي ركب مع غيره تركيبا اسناديا كان المضاف
اليه قبل التركيب الاسنادي على قوله مبنيا ويشهد بهذا عبارة الوافية والكافي
ومن فسر بالذي ركب مع عامله كان المضاف اليه قبل التركيب الاسنادي
على قوله معربا لانه ركب مع عامله وهو الحرف المضاف او حرف الاضافة

على حكم الاختلاف وتشهد بهذا الضبط الرضي وعن الثاني بانه لما كان تاثير العامل
المعنوي في المبتدأ والخبر تاثير العامل اللفظي في غيرهما جعل في حكم العامل
في المبتدأ والخبر
اللفظي فكانهما مركبان مع العامل حكما واعتبارا فان قيل المركب الاسنادي
من حيث هو مبني حتى ذهب البعض الى انه من مبنيات الاصل فكيف عرف
المعرب بالمركب الذي ركب مع غيره تركيبا اسناديا قيل ليس المراد بالمركب
هنا ما هو في مقابلة المفرد بل المراد به جزء المركب اي جزء المركب الذي ركب
مع غيره تركيبا اسناديا او ركب مع عامله فان قيل هذا الحد صادق على ما تضمن
مبني الاصل كاين وعلى ما وقع موقعه كنزال وعلى ما اضيف اليه نحو يومئذ
فان كلا منهما ركب مع غيره تركيبا اسناديا ولم يشبه مبني الاصل قيل المراد
بقوله لم يشبه لم يناسب بكلا نوعي حد المبني وهو قوله ما ناسب مبني الاصل
والمناسبة يتناول المشابهة والتضمن والوقوع موقعه وما اضيف اليه فان قيل
قد يوجد في كثير من الاسماء مناسبة مبني الاصل مع انها معربة كمناسبة اسم
الفاعل الذي بمعنى الماضي ومناسبة غير المنصرف الماضي والامر في الفرعيتين
ومناسبة سقيا سقاك الله في افادة معناه ومناسبة غير بمعنى الا الحرف
ومناسبة المثل الكاف ومناسبة المضاف حرف المضاف في افادة معناها
ومناسبة أُخَر اللام او من لكونه معدولا عن الآخر او آخر من ومناسبة اي
الشرطية حرف الشرط والاستفهامية حرف الاستفهام وتضمن المثنى
والمجموع حرف العطف لان الزيدان بمعنى زيد وزيد والزيدون بمعنى زيد
وزيد وزيد وغير ذلك مما لم يؤثر في منع الاعراب فلا يكون الحد منعكسا والجواب

على علم مناسبة هذه الاشياء بكونها معربة ويكون تلك الاشياء مبنية يلزم الدور
لان كونها معربة يتوقف على عدم المناسبة فلو توقف عدم المناسبة على كونها
معربة لزم الدور قلنا المراد بالمناسبة المناسبة وما ذكر من المناسبات
المعتبرة وما ذكر من المناسبات فغير معتبرة لضعف او معارض اما المعارض
ففي غير المنصرف فانه يناسب الفعل مطلقا في الفرعيتين فمناسبة الماضي والامر
يقتضي البناء ومناسبة المضارع يقتضي الاعراب فلا يؤثر هذه المناسبة مع
المعارضة وكذا اي وغير ومثل والمضاف فانه يتحقق في مناسبتها معارض وهو
الاضافة المانعة للبناء لكونها لازمة الاضافة واما الضعف ففي اسم الفاعل
الذي بمعنى الماضي فانه وان كان بمعنى الماضي لكنه جار على المضارع اي يوازنه
في حركاته وسكناته فهو مناسب للماضي في المعنى ومخالف له في اللفظ فكان
مناسبة الماضي ضعيفة واذا لم يعمل اذا كان بمعنى الماضي فلم يؤثر هذه المناسبة
مع الضعف في البناء كما لا يؤثر في العمل وكذا في سقيا فانه لا يفيد معنى الجملة
بل معنى الجملة يستفاد فيها وانما هو قائم مقامها فيكون مناسبة الجملة ضعيفة
وكذا مناسبة آخر اللام فانه بمعناها بالنظر الى الاصل واما الان فلا لانه آخر
نكرة صار بمعنى غير ولم يبق فيه معنى التفضيل فكان مناسبة اللام ومن ضعيفة
وكذا مناسبة المثنى والمجموع لان كونهما بمعنى واو العطف اعتبار محض لان
المثنى لفظ واحد وكذا المجموع والواو يقتضي المعطوف والمعطوف عليه ولو كان
فيهما معنى واو العطف حقيقة لكان فيهما معاملة المعطوف عليه في الاحكام
وليس الامر كذلك فظهر انه ليس فيهما معنى واو العطف حقيقة بل اعتبارا محضا

وفيه

يكون مناسبتهما واو العطف ضعيفة جدًا فلا تؤثر في البناء وفيه نظر لان المراد
بجهولها غير معتبرة لا يخلو من ان يراد به غير معتبرة في منع الاعراب او في اثبات
البناء وعلى تقدير الاول يلزم تعريف الشيء بنفسه اذا المعرب ما فيه الاعراب
وعلى تقدير الثاني يلزم اخذ المنافي في التعريف لان البناء منافٍ للاعراب
وكلاهما متعسفان واجيب بانا لا نسلم ان اخذ المنافي في التعريف ممتنع
حيث يقال العمى عدم البصر عما من شانه البصر والموت عدم الحيوة عما من شانه
الحيوة وبان المراد بالمعتبرة الملائمة لاثبات حكم ما والمناسبة مع الضعف
والعارض غير ملائمة لاثبات حكم من الاحكام وفيه نظر لانه على هذا يكون
المناسبة مجهولة وذكر الامور المجهولة في الحدود لا يفيد التعريف وارادة
المناسبة القوية لا يخرجها عن الجهالة لكون القوة والضعف من الامور
النسبية فكم من قوي يكون بالنسبة الى ما فوقه ضعيفا وكم من ضعيف يكون
بالنسبة الى ما دونه قويا وذكر الامور النسبية يورث الجهالة فلا بد لك
من بيان القوة والضعف في المناسبة اللهم الا ان يقال المراد بالمناسبة
المناسبة بوجه من الوجوه المعتبرة في باب البناء وتلك الوجوه بسته اوجه
بالاستقراء اما بتضمن معناه كاين ومتى وكيف او بالمشابهة في الافتقار ونحو
كالمبهمات او بوقوعه موقعه كنزال او بمشاكلته الواقع موقعه كفساق او
بوقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم او بالاضافة الى ما اشبهه نحو
هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وهذه الوجوه معلومة في باب البناء وكون
الشيء من الامور النسبية لا ينافي العلم به فلا يرد الاشياء المذكورة لان

المناسبات التي يتحقق فيها لم يعتبروا في هذا الباب فان قيل هذا الحد صادق على
مبني الاصل لانه مركب لم يشبه مبني الاصل اذ الشيء لا يشبه نفسه قيل يخرج
ذلك من موصوف المركب لان المراد الاسم المركب بكلا لتمورد التقسيم او يخرج
ذلك بكلا لتقوله لم يشبه مبني الاصل لان غيره لما كان مبنيا بسبب شبهه
فلان يكونه مبنيا بنفسه بالطريق الاولى على ان كل واحد من مبنيات الاصل
يشبه صاحبه في كون كل واحد منهما مبني الاصل فلم يصدق عليه في لم
لم يشبهه مبني الاصل ثم لما فرغ عن تعريف المعرب شرع في بيان حكمه فقال
وحكمه اي وحكم المعرب ان يختلف آخره لاختلاف العوامل المراد باختلاف
آخره اختلاف صفته والا فاخر المعرب ما في آخره من الحروف وهو لا يختلف
واللام في قوله لاختلاف العوامل للعلة او بمعنى الوقت وانما قيد اختلاف
الآخر باختلاف العوامل احترازا عن اختلاف آخر غلامي بالياء فانه ليس من
حكم المعرب بل حكم المعرب فيه هو الاختلاف التقديري وقيل انما قيد به
احترازا عن اختلاف آخر من في من الرجل ومن ابنك ومن زيد فانه لا يكون
من حكم المعرب وفيه نظر لان المراد هنا بيان حكم الاسم المعرب بدلالة مورد
التقسيم فالحرف خارج عن مورد التقسيم فلا حاجة الى الاحتراز عنه واجيب
بان كلام الشارح محتمل حيث يحتمل ان يراد به من الاستفهامية وهو اسم
فلا بد من الاحتراز عنه لكونه مبنيا لا معربا فان قيل حكم الشيء هو الاثر
الثابت بذلك الشيء واختلاف آخر المعرب اثر العامل لا اثر المعرب فكيف حمل
الاختلاف حكم المعرب قيل الاضافة الحكم الى ضمير المعرب بمعنى في كضرب اليوم

اي حكم فيه ولا شك ان الاختلاف حكم في المعرب او بمعنى اللام والاضافة بادنى
ملابسة اي حكم له اختصاص بالمعرب بملابسة الوقوع فيه او المراد بالحكم
الخاصة دون الاثر فان قيل العوامل جمع هو اقله ثلثة فيلزم انه لا يتحقق المعرب
الا باختلاف ثلثة عوامل وكلامه بخلافه قيل اللام للجنس لان اللام اذا دخل
على الجمع ولم يكن ثمة معهود يحمل على الجنس فيبطل معنى الجمعية فان قيل جاء زيد
مثلا اذا وقع في اول الامر لم يختلف فيه العوامل وهو معرب قيل المراد
صلاحية ترتب اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق على
جاءني زيد اذا وقع في اول الامر لانه يصلح اختلاف آخره عند حصول الاختلاف
العامل ويؤيده في كلا الموضعين حصول له الاختلاف بالفعل ويحمل الخاصة
على كونها مفارقة لا لازمة فلا يلزم وجود الاختلاف في جميع الاحوال او يراد
بالاختلاف الثاني الوجود الملازم بينهما اذ اختلاف العامل يستلزم
وجوده فكان من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وانما قال لاختلاف العوامل
ولم يقل لوجود العوامل للمشاكلة وقوله انه يختلف وصنعة المشاكلة من محسنات
الكلام وهو ان تذكر لفظا بصورة غيره لوقوعه في صحبته فيكون المعنى ان
يختلف صفة آخره لوجود جنس العامل فلا يرد شيء مما ذكر وقوله لفظا او تقديرا
تفصيل لاختلاف العوامل او اختلاف الآخر فيكون هذا من باب التنازع
بين الفعل والمصدر وهما منصوبان على انهما صفة مصدر محذوف اي اختلافا
ملفوظا او مقدرا وعلى انهما خبر كان المحذوف اي سواء كانت العوامل
ملفوظة او مقدرة والجملة من باب التذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل

على معناها للتاكيد فان قيل ما بال المصنف جعل اختلاف الاخر لاختلاف العوامل
حكم للمعرب ولم يجعل حدا له كما جعله ساير الفضلاء قيل لو جعل ذلك حدا لزم الدور
لان معرفة اختلاف الاخر تتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم
الدور وهو باطل واجيب عنه بانا لا نسلم هذا التعريف ان معرفة اختلاف
الاخر موقوفة على معرفة المعرب لانه يجوز ان يعلم من استعمالات العرب قبل
ان يعلم المعرب ان هذا النوع من الالفاظ يختلف اخره باختلاف العوامل وهذا
النوع لا يختلف ولكن لا يعلم ان المعرب على اي من هذين النوعين يطلق فاذا
لم يتوقف معرفة الاختلاف معرفة المعرب لم يلزم الدور وفيه نظر لان
معرفة اختلاف الاخر انما يحصل من استعمالاتهم اذا كان المعرب مما اختلف اخره
اخره لفظا اما اذا اختلف تقديرا او محلا فلا يحصل معرفة ذلك واجيب بانه على
معرفة ذلك بالاستدلال بالواحد او بالجمع اما الاول فمثل جرجي فانا لما عرفنا
ان واحده وهو جرج يختلف اخره باختلاف العوامل استدللنا على ان عدم
الاختلاف في الجمع لاجل المانع وهو الالف وعلى ان الاختلاف فيه متحقق
تقديرا واما الثاني فمثل حبلى فانا عرفنا ان جمعه وهو حبليات يختلف اخره
باختلاف العوامل استدللنا على ان عدم الاختلاف في الواحد لاجل المانع
وعلى ان الاختلاف فيه تقديري فان قيل لما امكن معرفة اختلاف الاخر
بالاستعمال او بالاستدلال بالواحد والجمع فما فائدة اضافة اختلاف الاخر
الى اختلاف العوامل قيل اضافة اليه للمداراة فان العامل مدار للاختلاف وجودا
وجودا وعدما حيث يوجد الاختلاف عند وجود العامل وينعدم عند عدمه

كالشيء اذا دار مع شيء وجودا وعدما يضاف اليه وفيه نظر فان المدار ههنا ليس
اي هذان واللذان حيث يوجد اختلاف اخرهما عند وجود العامل ويعدم
عند عدمه مع ان الاختلاف اخرهما لا يضاف الى العامل عند الا كثر بل هما مبنيان
والاختلاف فيهما صيغي وضعي على ما ياتي بيانه في اسماء الاشارة ان شاء الله تعالى
واجيب بانه انما لا يضاف اختلاف اخرهما الى العامل مع وجود الدوران بناء على
الواحد والجمع فان واحدهما وهو هذا والذي وجمعهما وهو هؤلاء والذين
لما لم يوجد فيهما الاختلاف عند وجود العامل مع عدم المانع استدللنا
على ان الاختلاف في مثناهما صيغي وضعي غير مضاف الى العامل كالاختلاف
في صيغ الضمائر مثل انا واياي وقيل انما لا يضاف اختلافهما الى العامل بناء عليهما
لانهما لما وجدا مبنيين علمنا ان اختلافهما صيغي وضعي غير مضاف الى العامل
وفيه نظر لان بناءهما مبني على عدم اضافة اختلافهما الى العامل فلو بني عدم
اضافة اختلافهما الى العامل على بنائهما لزم الدور ثم لما فرغ من بيان المعرب
وحكمه شرع في بيان الاعراب فقال الاعراب ما اختلف آخره به اي الشيء الذي
آخره عائدا الى الاسم او المعرب وفي قوله به الى ما والباء للسببية اي الاعراب
شيء اختلف اخر الاسم او المعرب بسبب ذلك الشيء فان قيل يدخل في الحد
العامل لانه شيء اختلف اخر المعرب بسببه وكذا الاسناد والمقتضي للاعراب
قلت كلمة ما عبارة عن حركة او حرف فيخرج الاشياء المذكورة او يقال المراد بالسبب
السبب القريب وهو ما يكون سببا بلا واسطة دون السبب البعيد وهو
ما يكون سببا بواسطة فيخرج الامور المذكورة لانها اسباب بعيدة لحصول

[Interlinear gloss above the last line: اي سبب القريبة]

[Marginal note, left:]
الدوران عبارة عن ترتب الاثر على الشيء
[...]ون علة لذلك الاثر مرة بعد اخرى
والمراد بصلاح العلية هو ان تعقل ذلك الاثر بذلك
الشيء كتعقيل الاسهال لشرب السقمونيا ونحو
الدا ما ليه ان يقال لما وجد هذا لاجل ذلك
كترتب الملك على البيع المطلق ولا اثر اي الحكم يسمى
دائرا والشيء الصالح للعلية مدارا اي علة ثم الدور
ان وصف مدار الى المدار الذي هو موصوف والدائرية
مضاف الى المدار الموصوف بها فيقال دوران الملك
مع البيع الذات ومدارية البيع للملك ونحو ذلك

[Marginal note, left:]
وفيه بحث لان الباء للالصاق والسببية مجاز

[Marginal note, left, with line to the text:]
الفاعلية والمفعولية والاضافة

الاختلاف لان العامل سبب قريب لحصول الاسناد وهو سبب قريب لحصول المقتضي
وهو سبب قريب لحصول الاعراب وهو سبب قريب لحصول الاختلاف فكان العامل
سببا له بلا وسائط والاسناد سببا له بواسطتين والمقتضي سببا بواسطة
والاعراب سببا له بلا واسطة فكان هذا قريبا فان قيل اختلاف اخر المعرب
لا يحصل الا بحركتين اذ الحركة الاولى لا يحصل بسببها اختلاف آخر المعرب
بل يحصل اختلاف اخر المبني لان هذا الاسم قبل تحقق الحركة الاولى مبني
لا معرب فينبغي ان لا يكون الحركة الاولى اعرابا قيل المراد بالسبب السبب الغير
التام اي ما له نوع تاثير في المسبب لا التاثير التام فيدخل الحركة الاولى
لان لها نوع تاثير في الاختلاف لان الحركة الثانية لا توجب الاختلاف
الا بعد تحقق الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون تمام
بر علة الاختلاف فيصدق عليها انها مما اختلف بها اخر المعرب لان الاسم
بعد تحققها معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل اختلف بها آخر المعرب من
السكون الي الحركة وان لم يكن الاسم معربا في حال الاعراب اي في حال الاختلاف
من السكون الي الحركة ونظيره ما يقال ارضعت هذه المراة هذا الشاب
فان هذا الكلام صادق وان لم يكن الرضيع المشار اليه شابا في حال الارضاع
فكذا ههنا يصدق علي الحركة الاولي انها اختلف بها آخر المعرب من السكون
الي الحركة وان لم يكن الاسم معربا في حال السكون فتامل فانه دقيق واذا عرفت
هذا فاعلم ان الاعراب عند المصنف عبارة عما يتحقق به الاختلاف من الحركات
والحروف وعند غيره عبارة عن الاختلاف احتج المصنف بانهم اتفقوا

على ان انواع الاعراب الرفع والنصب والجر وانما يتحقق بها الاختلاف لانها

نفس الاختلاف واحتج غيره بان الاعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على الحركات

بالاتفاق بل الحركات ما به البناء فكذا الاعراب لا يقع على الحركات بل الحركات

ما به الاعراب وقوله ليدل على المعاني المعتورة عليه علة غائية للاختلاف اي

ليدل الاختلاف او ما فيه الاختلاف على المعاني المتداولة على ذلك المعرب

او على ذلك الاسم وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة اذ لولاه لالتبس بعضها

ببعض ويخرج وبهذه العلة حركة نحو غلامي لانها مما اختلف به آخر المعرب لان

غلامي معرب على اختيار المصنف على ما ياتي لكنها لا تدل على معنى من المعاني المذكورة

وان جعلنا العلة خارجة عن الحد وكان ذكرها للاشارة الى علة وضع الاعراب

في الاسماء يخرج حركة نحو غلامي باعتبار الحيثية فانها ليست مما جيء بها من حيث

انها تختلف بها آخر المعرب بل من حيث انها تقتضي الياء ثم الاعتوار متعد

يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اي تداولوه وعلى هذا يكون قوله المعتورة على

صيغة اسم المفعول لان المعاني متداولة على المعرب لا متداولة حيث تداولها

المتكلم على المعرب وان ثبت الرواية بكسر الواو يحمل على المجاز العقلي نحو عيشة راضية

اي راض صاحبها فيكون المعنى على المعاني المعتورة مظهرها اياها على المعرب

ومظهر المعاني هو العامل ويمكن ان يراد بالاعتوار ههنا الدخول على وجه التناوب

اي المعاني الداخلة على المعرب على وجه التناوب او يراد به الاعتراض اي

المعاني المعترضة عليه ثم لما فرغ عن بيان الاعراب شرع في بيان انواعها

فقال وانواعه رفع ونصب وجر اي انواع اعراب الاسم منحصرة على هذه

الثلثة لان الاعراب وضع للدلالة على المعاني وهو ثلثة فكذا الاعراب الدال عليها
ليكون الدال على حسب المدلول والا لزم الاشتراك لكان الاعراب اقل من المعاني
او الترادف لو كان الاعراب اكثر منها وكلاهما خلاف الاصل وانما لم يذكر
الالف والواو والياء مع ان الاعراب كما يكون بالرفع والنصب والجر يكون بهذه
الحروف ايضًا لان الرفع والنصب والجر عند المصنف يقع على الحركات والحروف جميعًا
وانما سمي الرفع رفعًا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به ولرفعه مرتبة من
بين اخريه لكونه علما لما هو عمدة الكلام وانما سمي النصب نصبا لانتصاب الشفتين
على حالهما عند التلفظ به ولانه ينصب الفضلة اي يقيمها في الكلام من غير ان يحتاج
اليها الكلام وانما سمي الجر جرا لان عامله جر الفعل الى الاسم ولان الشفة السفلى
تنجر الى الاسفل عند التلفظ به فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة
الفاء للتفسير اي فالرفع علامة الفاعلية والنصب علامة المفعولية والجر علامة
الاضافة وانما قال الفاعلية والمفعولية دون الفاعل والمفعول ليشتمل الفاعل
والمفعول وما الحق بهما مطابقة لان الياء فيهما للنسبة جيء بها للايذان بان
لهما ملحقات والتاء للتانيث جيء بها للمطابقة للموصوف المؤنث فيكون المعنى
فالرفع علم الخصلة المنسوبة الى الفاعل والنصب علم الخصلة المنسوبة الى المفعول
والخصلة المنسوبة الى الفاعل في المبتدا كونه مسندا اليه وفي الخبر كونه جزءا ثانيا
من الجملة في خبر باب ان كونه جزءا ثانيا واقعا بعد كلمة ثلاثية او رباعية مقتضية
للاسماء ولم يقتصر على مجرد كونه جزءا ثانيا لان المقتضي للاعراب يلزم ان يكون
حاصلا بالعامل كما قال المصنف في حد العامل وكونه جزءا ثانيا غير حاصل لان لوجوده

من

قيل ادمرتها بخلاف ما ذكرنا الحصول بانكان ثري وكذا نتولي في اسم ما ولا المشبهتين
بليس كونه مسندا اليه واقعا بعد نا في هتضي الجملة كليس وفي خبر لا التي لنفي
الجنس كونه جزءا ثانيا بعد ما يقتضي الاسماء والخصلة المنسوبة الي المفعول في
الحال والتميز والمستثنى المنصوب كونها فضلة كالمفاعيل وفي اسم ان ولا التي
لنفي الجنس وفي خبر كان وما ولا بمعنى ليس كونه واقعا بعدها لا ايتم بالمرفوع من
حيث توقف لعللكر على المنصوب لا من حيث صيرورته كلاما فان الفعل لا يتوقف
في صيرورته كلاما على المنصوب ويمكن ان يكون الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية
للاضافة للمصدرية لما عرف ان ياء النسبة مع التاء يفيد معنى المصدرية اي
فالرفع علم كون الشيء فاعلا والنصب علم كون الشيء مفعولا فعلى هذا يكون
الرفع في غير الفاعل والنصب في غير المفعول مما الحق بهما على وجه التشبيه
والتقريب او يكون المعنى فالرفع علم كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما والنصب
علم كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما فيدخل الملحقات وانما قال علم الاضافة
ولم يقل الاضافية لان الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية ان كانتا للمصدرية
فالاضافة مصدر بنفسها فلا حاجة الى جعلها مصدرا باثبات الياء والتاء
وان كانت التاء للمطابقة الموصوف المؤنث والياء للنسبة لا للمصدرية فانهما
ملحقات فليس الجر المعتبر ملحقات كالرفع والنصب فلا حاجة الى الياء
المؤنثة بالالحاق وانما قيدنا بالجر المعتبر احترازا عن الجر الغير الاصلي في
نحو بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا فان جره حصل بواسطة الحرف الزائد
الغير المعتبر فلم يعد ملحقا به وانما جعل الرفع علم الفاعلية للمناسبة بينهما

في القوة والنصب علم المفعولية للمناسبة بينهما في الضعف والجر علم الاضافة للمناسبة
بينهما في التوسط لان المضاف اليه تارة يكون فاعلا نحو اعجبني دق القصار
الثوب واخرى مفعولا نحو اعجبني ضرب اللص الجلاد فكذا الجر على ما بينا من قبل
ثم لما فرغ عن بيان المقتضي للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة شرع
في بيان ما يحصل به المقتضي وهو العامل فقال والعامل ما به يتقوم المعنى
المقتضي للاعراب اي عامل الاسم شيء بسببه يحصل المعنى المقتضي للاعراب وهو
الفاعلية والمفعولية والاضافة كضرب في ضرب زيد فانه يحصل به فاعلية زيد
وكضربت في ضربت زيدا فانه يحصل به مفعولية زيد وكالباء في مررت بزيد فانه
يحصل به الاضافة في زيد وانما قدم الجار والمجرور على الفعل للاهتمام وحمله
على الحصر غير محتاج اليه في الحد فان قيل يدخل في الحد الاسناد فانه ايضا
يتقوم المعنى المقتضي للاعراب قيل الباء للسببية فيخرج الاسناد لانه ليس بسبب
بل شرط او لانه سبب قريب لحصول المعنى المقتضي للاعراب بخلاف العامل فانه ليس
سبب بعيد لحصوله على ما بينا في الاعراب وفيه نظر لان السبب البعيد مجاز وارادة
المجاز في التعريف لا يجوز لانه يورث الجهالة في التعريف يسبق الفهم عند الاطلاق
الى المعنى الحقيقي دون المجازي واجيب بانه مجاز مشهور في الاصطلاح فتعين
السبب البعيد ههنا او يقال ان كلمة ما عبارة عن العامل الاسم عامل بسببه
يحصل المعنى المقتضي للاعراب فلا يرد الاسناد فان قيل ان واخواتها عامل في خبرها
عند البصريين ولم يصدق عليه حد العامل لان فاعلية في خبرها كونه جزءا ثانيا
من الجملة وهو لم يحصل بان واخواتها بل تحقق قبل دخولها قيل ليس الفاعلية

عنها

في خبرها كونه جزءا ثانيا من الجملة فقط بل كونه جزءا ثانيا واقعا بعد كلمة ثلاثية
او رباعية مقتضية للاسماء وهو ما يحصل بان واخواتها بالمفعولية في خبر كان
وما ولا المشبهتين بليس واسم ان واخواتها ولا التي لنفي الجنس وهو بعد ما
ما لا يتم بالمرفوع وهو حاصل بهذه العوامل اذ لو لم توجد لما كان خبرها واقعا
بعد ما لا يتم بالمرفوع وعلى هذا الجواب وان كان مذكورا من قبل لكنه ذكر في
الحواشي عنه وههنا فذكرته كذلك اتباعا للعوانيني قال فمن العامل في المبتدأ
هو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد ولا يحصل به فاعلية وهو كونه مسندا
اليه قيل لا نسلم انه لا يحصل به فاعلية لانه لو لم يكن مجردا عن العوامل اللفظية بل دخلت
في عليه لم يتحقق فيه الفاعلية البتة بل تلعب بها العوامل اللفظية فيتحقق في المبتدأ
ح ما تقتضيه العوامل اللفظية لا الفاعلية البتة ولو لم يكن المبتدأ مجردا عن
العوامل اللفظية للاسناد فعدم تحقق الفاعلية فيه ظاهر لا يحتاج الى البيان
لان الفاعلية فيه كونه مسندا اليه ولا يتحقق ذلك بدون الاسناد اصلا لانه
بدون ذلك الاسناد وتعداد مثل الف با وعدد عددان وزيد عمرو وفي
حكم الاصوات التي لا تركيب فيها وحقها ان تنعق بها غير معربة كغاق وغ
فعلم ان الفاعلية في المبتدأ يحصل بالمجموع اي بالتجرد والاسناد جميعا فالحاصل
ان الفاعلية فيه بدون التجرد لا يتحقق البتة بل قد يتحقق وقد لا يتحقق بدون
الاسناد لا يتحقق اصلا فعلم ان المجموع موثر في حصول الفاعلية فيه
ثم ما ذكره المصنف ههنا فهو عامل الاسم ومعرفة عامل الاسم مسبوقة بمعرفة
مطلق العامل اذا العلم بالمقيد مسبوق بالعلم بالمطلق فقول العامل المطلق

ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فان قيل ما تريد بالوجه المخصوص ان اردت
الوجه المخصوص على الاطلاق سواء اعرابا او بناء وغير ذلك يلزم ان يكون
يا في يا زيد والياء في غلامي عاملا وليس الامر كذلك وان اردت وجها مخصوصا
من الاعراب يلزم الدور على قول من اخذ العامل في حد الاعراب قابل الاعراب
الذي تختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل وان اردت وجها مخصوصا من
المقتضي من الاعراب يا باه ذكر آخر الكلمة لان الكلمة بتمامها موصوفة بالفاعلية
والمفعولية والاضافة لا آخرها ويخرج عامل الفعل لان عامله لا يوجب الفاعلية
ولا المفعولية ولا الاضافة قيل المراد بوجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي او الشبه
التام بالاسم فلا يا باه ذكر آخر الكلمة لان ما اقتضاه المقتضي يتحقق في آخر الكلمة دون
اولها واوسطها ولا يلزم الدور ولا يخرج عامل الفعل لان اعرابه مما اقتضاه
الشبه التام بالاسم على ما عرف ثم لما فرغ عن بيان الاعراب وتقسيمه الى الرفع
والنصب والجر شرع في تقسيم آخر الاعراب باعتبار الحركات والحروف وبيان
محالهما وذلك ستة اقسام لان الاعراب اما بالحركات او بالحروف والاعراب
بالحركات اما مستوفي في الحركات الثلث اولا والثاني اما محمول فيه النصب على
الكسرة او على العكس والاعراب بالحروف اما بالحروف الثلث او بالحرفين والثاني
اما رفعه بالالف او بالواو فقال فالمفرد المنصرف الفاء جواب شرط محذوف
اي اذا عرفت هذا فنقول المفرد المنصرف والمراد ههنا به ما يقابل التثنية
والجمع دون الجملة والمضاف وفي هذا بالمنصرف احترازا عن المفرد الغير المنصرف
كاحمد والجمع المكسر المنصرف اي فيه الجمع بالمكسر احترازا عن الجمع السالم بالالف

والتاء او بالواو والنون او بالياء والنون وقوله المنصرف صفة اخرى للجمع وفيه
احتراز عن الجمع المكسر الغير المنصرف كمصابيح فان قيل لو قال في المفرد والجمع المكسر
المنصرف فانه لكان احصر فما وجه العدول عنه الى الاطناب قيل انه وان كان احصر
الا انه لما كان يحتمل التغليب عدول عنه الى الاطناب وقوله بالضمة خبر لقوله
فالمفرد والجمع المذكوران وقوله رفعًا اما ظرف اي كائنان بالضمة وقت رفع
العامل او حال اي كائنان بالضمة حال كونهما مرفوعين او مصدر نوعي اي
يعربان بالضمة رفعًا او تميز عن النسبة اي يعرف بالضمة رفعه وقوله
والفتحة نصبًا من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين بتقدير
المجرور نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وقوله والكسر جرًا كالفتحة نصبًا
ثم الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة بشرط كونها اعرابية
او بنائية بخلاف المجرد عن التاء فانها القاب البناء والمراد بالضمة والفتحة
والكسرة اعم من ان يكون لفظية او تقديرية فلا يلزم التكرار في ذكر قوله
واللفظي فيما عداه وانما اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالحركات
الثلث لان الاصل هو الاعراب بالحركات ولا اصل فيه استيفاء الحركات
الثلث ولا مقتضي للعدول عنه وانما قدم الاعراب بالحركات الثلث لاصالته
فان قيل يدخل في هذه الضابطة كلا والاسماء الستة لما مر ان المراد بالمفرد
ههنا ما يقابل التثنية والجمع وكلا والاسماء الستة مفردات بهذا المعنى
فيصدق عليها المفرد المنصرف مع ان اعرابها ليس بالحركات الثلث فينبغي
ان يذكر قيدًا اخر لاخراجها قيل المراد بالمفرد من كل وجه فيخرج به المثنى

دو ... اعراب بحركات ثلث نيست بلكه بدو حركت است ... ش

قوله الضمة والفتحة والكسرة جواب من سوال مقدر سوال اين است كه ضم وفتح وكسر از القاب مبني است يعني چرا گفته بالضمة رفعا است او جواب اين است كه هرگاه ضم وفتح وكسر بتاء مذكور شود مخصوص مبني نيست بلكه واقع مي شود بر نفس حركت اما هر گاه ... مجرد از تا باشد در ان زمان مخصوص مبني مي شود ... اويشان بود كه اين نوع گويد كه بالضم رفعا والفتح نصبا والكسر جرا ... ش

والمجموع وما الحق بهما وكلا والاسماء الستة ملحقات بالمثنى على ما ستقف
او يقال اللام في قوله فالمفرد اما للجنس فيكون الجملة قضية مهملة ولا يلزم به الحكم
على الجنس على الاهمال الحكم على كل فرد لان القضية المهملة في قوة المسورة الجزئية
واما للاستغراق فيكون الجملة قضية مسورة كلية وهي توجب اشتمال الافراد وكلا
لا اشتمال احوالها وكلا والاسماء الستة معربات بالحركات الثلث ايضا
وان لم يكن كذلك في كل حال وفيه نظر لان بيان الاحكام الكلية لا يجوز
بالقضية المهملة اذ لو جاز ذلك لبطلت القواعد الكلية باسرها فلم يبق حكم
كلي ولان نوما لا غير معرب بالحركات في حال من الاحوال فلا يتناوله الاستغراق
اصلا ولان الاستغراق لو كان موجبا لاشتمال الافراد دون احوالها لما احتيج
الى تقييد المفرد بالانصراف لان المفرد الغير المنصرف ايضا معرب بالحركات الثلث
وان لم يكن كذلك في كل حال واجيب عن هذا بان التقييد بالمنصرف وان لم يكن
محتاجا اليه البتة لكن المصنف انما ذكره لانه يفيد تلفيفا حسنا مع الاعراب
بالحرف لانه يفيد ان كلا من المعرب بالحركة والحرف ثلثة اقسام اذ لولا هذا القيد
لكان المعرب بالحركة على قسمين والمعرب بالحرف على ثلثة اقسام فذكره يدل على
تناسب التقسيم ويمكن الجواب عن اصل السوال بان كلا والاسماء الستة خارجة
عن قوله فالمفرد اذ المراد المفرد المعرب بالحركة بكاملها في التقسيم او عن قوله
المنصرف اذ الاسماء المعربة بالحروف لم توصف بالانصراف وعدم الانصراف
بل هي واسطة بينهما كما نص عليه العلامة الزمخشري في المفصل والاسم معرب
على نوعين نوع يستوفي حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى

الصرف ونوع تحيز ل عند الجر والتنوين ويسمى غير المنصرف ثم لما فرغ عن بيان
ما يعرف بالحركات الثلث شرع في بيان ما يعرب بالحركتين وحمل فيه الفتحة على الكسرة
فقال جمع المونث السّالم بالرفع على انه صفة جمع المونث وليس باعرف من الموصوف
بالمضاف الى ذي اللام في باب الصفة له حكم ذي اللام عند سيبويه وهو
الذي اختاره المصنف على ما ياتي في موضعه انشاء الله تعالى و في هذا
القيد احتراز عن جمع المونث المكسر كحمر في جمع حمراء فان اعرابه بالحركات
الثلث بخلاف جمع المونث السالم فانما اعرابه بالضمة رفعا والكسرة جرا
ونصبا نحو جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات وانما جعلت
الفتحة على الكسرة فيه لانه فرع الجمع المذكر السالم وقد حمل فيه الفتحة على الكسرة
فحمل في الفرع ايضا لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل فان قيل المزية لازمة بعد
لان الاصل معرب بالحرف والفرع معرب بالحركة قيل المزية بكون اعراب الفرع
بالحركة محتملة ضرورة لعدم الحرف الصالح للاعراب في آخره بخلاف الاصل
حيث يوجد في آخره حرف العلة الصالحة لاقامتها مقام الحركات او يقال
الاعراب بالحروف في المجموع صار اصلا ممهدا معتبرا باعتبار ان الجمع فرع
والاعراب بالحروف ايضا فرع واعطاء الفرع للفرع بحكم التناسب اصل ممهد
معتبر عنده فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيها فان قيل اعراب بعض جموع
المذكر ايضا بالضمة والكسرة نحو سجلات وسفرجلات فما فايدة تقييد
الجمع المونث قيل في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المونث السّالم او
حذف معطوف اي جمع المونث السّالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالالف

قوله وليس جوابست از سوال مقدر سوال اينست كه موصوف بايد كه اعرف از صفت باشد يا مساوي وصفت اعرف از موصوف كه جمع المونث است جواب اينست بذي اللام حكم ذي اللام دارد پس صفت وموصوف مساوي شدند

على الاصل فان قيل المزية لازمة بعد لان الاصل معرب بالحروف والفرع اي جمع المذكر السالم مثل مسلمون

والتاء من جموع المذكرين لان صيغة جمع المونث السالم في عرف النحاة
وان كان بالحقيقي جمع المذكر او نقول ان المصنف لم يلتفت بالجمع بالالف والتاء
من جموع المذكرين لقلة مجي ذلك ودابهم المالوف ماهو الاغلب والاكثر لاماهو
الاقل ولا يبدا او نقول المراد بالجمع المونث السالم بالالف والتاء مجاز بطريق
ذكر الملزوم وارادة اللازم لان الجمع المونث السالم في عرف النحاة واقع على
الجمع بالالف والتاء لكان اشمل وانما قدم جمع المونث على غير المنصرف مع ترك
احدي الحركات فيهما لانه اكثر خلافا للاصل من جمع المونث حيث ترك فيه
احدي الحركات مع التنوين بخلاف جمع المونث حيث ترك فيه الحركة فقط
وليتاتي ذكرهما على ترتيب الاحتراز عنهما في قوله فا لمفرد المنصرف ولان غير
المنصرف بمنزلة المتعدد لانه قد يكون مفردا وقد يكون جمعا ثم لما فرغ عن بيان
ما يعرب عن كتين ويحمل فيه الفتحة على الكسرة شرع في بيان ما يعرب بحركتين
ويحمل فيها الكسرة على الفتحة فقال غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا
وجرا وانما حملت الكسرة على الفتحة لانه لما ترك جره يشبه الفعل باعتبار
الفرعيتين كما ستعرف حمل الجر على النصب لمكان المشاكلة بينهما في الصورة ثم لما
فرغ عن بيان ما يعرب بالحركة شرع في بيان ما يعرب بالحرف فقال ابوك واخوك
وحموك بكسر الكاف لانه خطاب المونث لان الحم ابو الزوج او عصبته على
الاختلاف فلا يضاف الا الى المراة اي ابو زوجك وهنوك وهذه الاربعة
منقوصات بالواو ويدل عليها تثنيتها ابوان واخوان وهنوان واصلها ابو
واخو وهنو على وزن فعل بفتح الفاء والعين وقوله هذا اجوف بالواو

ولامه هاء واصله فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين بدل عليه جمعه
افواه كثوب واثواب فحذفت الهاء على سبيل الشذوذ ثم اذا قطع عن الاضافة
ابدلت الواو ميما وقيل فم واذا اضيف قيل فوك وذو مال لفيف مقرون
بالواو واصله ذوو على وزن فعل بفتح الفاء والعين وانما اضاف هذا الى
الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة وقوله
مضافة الى غير ياء المتكلم بالنصب على انه حال من قوله ابوك واخواته لانه
مفعول فعل الاعراب من حيث المعنى فيكون حالا من مفهوم الكلام او حال
من ضمير قوله بالواو والعبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال
لا يتقدم على العامل المعنوي وفي جعلها خبر كانت المحذوفة نظر لان حذفه
بغير حرف الشرط سماعي ولا يحمل الكلام المصنف عليه بلا ضرورة ولا يقال
كانت ههنا محذوف مع حرف الشرط اي ان كانت مضافة فكان حذفه
قياسا لانا نقول ليس الامر كذلك بل حذفه مع ذكر حرف الشرط قياسي نحو
ان خيرا فخير او ههنا ليس كذلك وما وقع في بعض الشروح انه منصوب على انه
مفعول للعنى فيه نظر لان نحذفه لا يعرف الا في مقام المدح والذم وقوله
بالواو حين قوله ابوك واخواته اي كاينة بالواو رفعا وبالالف نصبا والياء
جرا فان قيل قوله ابوك واخوك الى قوله بالواو والالف والياء من باب
الحكم على الجزئي والمقصود هنا الحكم على الكلي على الاسماء الستة المضافة الى غير
ياء المتكلم سواء كانت مضافة الى الاسم الظاهر نحو ابو بكر او الى ضمير الغايب
نحو ابوه او الى ضمير المخاطب نحو ابوك والحكم على الجزئي لا يستلزم الحكم على الكلي

اي اعراب ابوك حال كونه مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء

[illegible]

فكيف يتناول الحكم على ابوك واخواته الحكم على ابو بكر واخوه قيل المراد بقوله ابوك
ابو اخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال الاسماء الستة المكبرة الموحدة المضافة
الى غير ياء المتكلم لا هذه الالفاظ فان قيل من اي نوع هذه الاراده قيل اللفظ
اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماه
بها كما عرف في رب حاتم ولكل فرعون موسى اي رب جواد ولكل جابر عادل
فيصح ان يأول ابوك واخوك الى اخره بالصفة التي اشتهرت هي بها ويمكن
ان يقدر مثل مضاف ويجعل الصفة التي اشتهرت هي بها وجه المشابهة اي
مثل ابوك واخوك الى اخره فيكون الحكم على الكلي فرد الاسماء الستة في اعرابها
وجوه منها اعرابها بالحروف الثلث اذا كان في اخر حرف يصلح للاعراب
وذلك اذا كانت مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم وانما اعربت حينئذ بالحروف اما
بالحروف الثلث فلانه الاصل ولذا قدم على المثنى وجمع المذكر السالم ولا
مقتضي للعدول واما بالحروف فلان هذه الاسماء تشبه المثنى في الدلالة
على امرين من حيث انها من الاسماء الاضافية فان الاخ يستلزم الاخ
والاب يستلزم الابن وكذا البواقي وامكان العمل بالشبه في هذه الحالة لوجود
حروف العلة الصالحة لاقامتها مقام الحركات في اخرها في هذه الحالة سماعا
بخلاف حالتي الافراد والاضافة الى ياء المتكلم لعدم الحروف الصالحة للاعراب
في اخرها في هاتين الحالتين وكذا في حالة التصغير لان في اخرها في هذه الحالة
حرف علة قبلها ساكن وهو في حكم الحرف الصحيح على ما عرف والحرف الصحيح
لا يصلح للاعراب فكذا هذا وبخلاف نحو زيد ودم وفاه وان كان يشبه

المثنى في الكلالة على امرين بسبب لزوم الاضافة لكن لا يوجد في اخره حرف يصلح
فان الدم متلازم بـاخره
للاعراب في حالتي الافراد والاضافة حيث لا يعود حرف العلة فيهما في حالة
اي في يد ودم
الاضافة سماعا حيث يقال يدك ودمك وكذا في ساير المحذوفات الاواخر
وكذا مسموع مشدده
كما عرف فان قيل لما كان اعراب هذه الاسما بالحروف لشبه المثنى وجب ان
لا يستوفي الحروف الثلث ليلا يلزم مزية الفرع على الاصل قلنا انها وان تفرعت
على المثنى في الاعراب بالحروف لكنها استوفت الحروف الثلث بناء على اصالتها
ذاتا لكونها مفردة ولذلك قدمها على المثنى فان قيل ما ذكره الشيخ ان اعرابها
في حالة الاضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء فهو لا يخلو اما ان
ان يحمل على الوجوب او على الجواز فان حمل على الوجوب يرد هنوك وهنوك
وحموك فان اعرابها بالحروف في هذه الحالة جايز لا واجب حيث يقال
فمك وهنك وحمك كما يقال فوك وهنوك وحموك وكلاهما لغتان
مشهورتان وان حمل على الجواز يرد ابوك واخوك وذو مال فان اعرابها
بالحروف في هذه الحالة واجب اما على الاتفاق كما في ذو مال واما على
الصحيح كما ابوك واخوك قلنا قوله بالواو والالف والياء محمول على الامكان
اي في غير الصحيح فابوك واخوك
العام فيتناول الوجوب والجواز لان الممكنة العامة هي التي يحكم فيها بارتفاع
الضرورة المطلقة عن جانب المخالف الحكم فان كان الحكم في القضية
بالايجاب كان مفهوم الامكان العام ارتفاع الضرورة عن جانب السلب
لان المخالف للايجاب هو السلب وان كان الحكم في القضية بالسلب كان
مفهومه ارتفاع الضرورة عن جانب الايجاب لان المخالف السلب هو الايجاب

فاذا قلت كل نار حارة بالامكان العام كان معناه ان سلب الحرارة عن النار
ليس بضروري واذا قلت لا شيء من الحار ببارد بامكان العام كان معناه
ان جانب البرودة للحار ليس بضروري وقول الشيخ ابوك واخوك الى قوله
بالواو والالف والياء قضية موجبة فاذا حملت هذه القضية على الامكان
العام كان مفهومها ارتفاع الضرورة عن جانب السلب فيكون معناه
ان سلب اعراب هذه الاسماء بالحروف ليس بضروري فيتناول الوجوب
والجواز ويمكن ان يحمل كلامه على الصحة دون الوجوب والجواز اي يصح
بالواو والالف والياء فيتناول الوجوب والجواز ايضا ثم لما فرغ عن بيان
ما يعرب بالحروف الثلث شرع في بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالالف
فقال المثنى وكلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا فذكر الاصل يغني عن ذكر
وفيه نظر لانه ذكر اثنتان مع انه فرع اثنان واجيب بان ذكره لنكتة وهي
ان حكم التذكير والتانيث في باب العدد لما كان على خلاف جميع الاشياء
صح بلفظ المذكر والمؤنث فيهما التنبيه على ان التذكير والتانيث فيهما
على ما عليهما جميع الاشياء كما في الواحد والواحدة على انه مذكور في بعض
النسخ متروك في بعضها قلنا ان منع صحة الاولى ولا يلزم علينا تصحيح
كل نسخة على ان الذكر عمل بالاصل فلا يتوجه نقضا على ان هذا ايراد
على المناسبة وهو غير مسموع وقوله مضافا الى مضمر حال عن كلا وفيه
احتراز عما اذا كان مضافا الى غير مضمر فان حكم حينئذ حكم العصا نحو
جاء كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وقوله

واثنان واثنتان عطف على المثنى وقوله بالالف والياء خبر لقوله المثنى وما عطف
عليه اي كاينة بالالف رفعا والياء نصبا وجرا وانما اعرب المثنى والمجموع
بالحروف لان كلا منهما فرع الواحد والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة
لتحقق المناسبة بينهما وبينه في الفرعية والحروف الصالحة للاعراب ثلثة
فاعطي الالف للتثنية لخفتها وكثرة التثنية لانها لا تختص بذكور العقلاء
ولان الالف في الفعل ضمير التثنية نحو فعلا ويفعلان او لوقوع اخر ضميرها
في المنفصل وهو هما واعطي الواو للجمع لثقلها وقلة الجمع لانه يختص بذكور
العقلاء ولان حصولها بجمع الشفتين او لانها ضمير الجمع في الفعل نحو فعلوا
ويفعلون او لوقوع اخر ضميره في المنفصل وهو هموا فاخذتهما حالة الرفع فيهما
لقوتها وبقي الحالتان في كل واحد منهما فاشتركت الياء الضرورة وفرق
بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها ففتح في التثنية يوافق ما قبل الالف وكسر
في الجمع يوافق الياء ثم زيدت النون عوضا عن حركة الواحد والتنوين
الثابتين في الواحد هذا مذهب سيبويه فان قيل حرف الاعراب فيهما
عوض عن حركة الواحد فلو كان النون عوضا عنهما لزم تكرار العوض
قيل النون عوض عن حركة الواحد من حيث انها الحركة لا من حيث انها
اعراب وحرف الاعراب عوض عنها من حيث انها اعراب فلا يلزم تكرار
العوض او يقال النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه وحرف الاعراب
اعراب المثنى والمجموع لا عوض عن حركة الواحد فلا يلزم تكرار العوض
فصار اعراب المثنى بالالف رفعا والياء جرا ونصبا والجمع السالم بالواو

يعني تثنيه ذكور عقلا را ميكنند وغير ذكور عقلا
ميكنند مثل زيدان وكوكبان ورجلان وامرئتان
وناقتان

التثنية والالف في الجمع حالة الرفع

رفعًا والياء جرًا ونصبًا فان قيل الدليل الذي ذكرتم في اعراب المثنى والمجموع
بالحروف يوجد بعينه في المصغر والمنسوب والمكسر ايضا لانها فرع المكبر
والمنسوب اليه والواحد كما ان الاعراب بالحروف فرع فينبغي ان يعطى
الفرع للفرع ههنا بحكم التناسب قيل سلمنا ان التناسب يقتضي اعرابها بالحروف
لكنا تركنا العمل بالتناسب لضرورة عدم الحرف الصالح للاعراب في اخرها وقيل
اعراب المثنى والمجموع بالحرف لان في اخرهما حرفا دالا على التثنية والجمع فامتنع
اعرابهما بالحركة تقديرا وبالحرف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب
بالحرف لفظا اولى لانه اظهر في الدلالة من الاعراب تقديرا وان كان بحركة
فان قيل هذا الدليل بعينه يوجد في عصا فانه ايضا متردد بين ان يعرب
بالحركة تقديرا وبالحروف لفظا فينبغي ان يعرب بالحرف لفظا لانه في الدلالة
اظهر من المقدر وان كان بحركة قيل سلمنا ان هذا الدليل يوجد فيه لكن
تحقق فيه مانع من جعل اعرابه بالحرف لانه لو جعل اعرابه بالحرف يلزم
احد المحذورات الثلث لان اعرابه بالحرف ح لا يخلو اما ان يكون بالالف
الملفوظة مع ترك التنوين فيلزم ترك التنوين من الاسم المتمكن وذا غير
جائز او بالالف الملفوظة مع بقاء التنوين فيلزم التقاء الساكنين وهو ممتنع
ايضا او بالالف المقدرة مع اثبات التنوين فيلزم خلاف اصلين الاعراب
بالحرف وتقدير الحرف وقد ابيت عن تقدير الحركة فوقعت في تقدير الحرف
فاذا تحقق المانع عن الاعراب بالحرف اعربناه بالحركة تقديرا ضرورة مع اثبات
التنوين وحذف الالف لفظا لئلا يلتقي ساكنان بخلاف المثنى والمجموع حيث

لا مانع اعرابهما بالحرف لفظا فاعربناهما بذلك وقيل اعراب المثنى والمجموع بالحرف
لانه وجد في اخر كل واحد منهما وضعا حرفان للدلالة على التثنية والجمع
فلو جعلنا كل واحد من هذين الحرفين لكل واحد من المثنى والمجموع لزم الترادف
وهو خلاف الاصل فاخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل واحد منهما المعنى
وبجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب ووجد تخصيص الالف بالمثنى والواو
بالمجموع واشتراك الياء فيهما ولهذا اعرب كلا مضافا الى مضمر بالحرف لانه موحد
اللفظ مثنى المعنى فعلمنا بالاعتبارين في الحالتين فاعربناه بالحرف باعتبار
معنى التثنية في حالة الاضافة الى مضمر واعربناه بالحركة المقدرة باعتبار
توحيد اللفظ في حالة الاضافة الى المظهر ولم يعكس لمناسبة المضمر مع المعنى
في الخفاء ومع الاعراب بالحرف في الفرعية ومناسبة المظهر مع اللفظ في الظهور
ومع الاعراب بالحركة في الاصالة ولانه اذا اضيف الى مضمر يكون تاكيدا للمثنى
البتة فحمل على متبوعه ولانه اذا اضيف الى شيء مضمر متصل صار معه لامتزاجه
كالكلمة الواحدة فتقوي امر التثنية فيه لفظا ومعنى فاجري مجرى المثنى في
الاعراب ولهذا اعرب اثنان واثنتان بالحرف في كل حال لشبههما بالمثنى
لفظا ومعنى اما لفظا فلوجود الالف والياء في اخرهما واما معنى فللدلالة على
شيئين بخلاف كلا فانه يشبه المثنى معنى لا لفظا فاعرب اعرابه في حال دون
حال ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالالف شرع في بيان
ما يعرب بالحرفين ورفعه بالواو فقال الجمع المذكر السالم وفي قيد المذكر احتراز
عن جمع المونث وفي قيد السالم احتراز عن جمع المذكر المكسر نحو مسلمات

اي اذا دخل المضمر في كلا اعرب كلا معناه لا اليه مضمرا في الحرف

نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين

لان المضمر فرع المظهر واعراب الحرف فرع
اعراب الحركة فظهر المناسبة بينهما فلذا
اعطي الاعراب بالحرف لكلا في حالة الاضافة
الى المضمر

لان المظهر اصل واعراب الحركة ايضا اصل
فاعطي اصل للاصل

قوله ولانه دليل اخر لقوله وانما اعرب
كلا مضافا الى مضمر بالحرف

نحو جاءني الزيدان كلاهما لان كلا مضاف الى مضمر
وتاكيد للمثنى وهو قوله الزيدان وفي الزيدان اعراب
بالحرف فكذا في كلا اعراب بالحرف لانه تابع
والمتبوع الزيدان والتابع حكم المتبوع

ورجال والوجمع ذو لا عن لفظه فان قيل قد قالوا لم يوجد في المعرب كلمة

اخرها واو بعد ضمة وهذا للفظ كذلك قبل الواو وفيه معوض التغيير فلم يعتد به

او يقال الواو فيه لما قام مقام الضمة صار كانها ضمة لا واو وعشرون واخواتها

اي مثال عشرون ونظايرها من ثلثين الي تسعين واراده الامثال والنظاير

بالاخوات علي وجه الا   لصرح بها بتشبيه النظاير والامثال بالاخوات

وقوله بالواو والياء خبر قوله جمع المذكر السالم وما عطف عليه اي كاينة

بالواو رفعا والياء نصبا وجرا قدم الدليل علي اعراب جمع المذكر السالم بالحرف

وانما اعرب اولو بالحرف لانه لشبه جمع المذكر السالم لفظا ومعني اما لفظا

فلوجود ما يصلح للاعراب في اخره واما معني فلدلالته علي الافراد ولانه محمول

علي واحد وهو خرق طرد للباب وفي كلا الدليلين نظر اما الاول فلانه منقوض

في بحوادل وقلنس لوجود الشبه فيما ذكر فينبغي ان يحمل علي جمع المذكر السالم

واما الثاني فلان الحمل دليل ضعيف والاعراب بالحرف حكم ثبت علي خلاف

الاصل وما ثبت بخلاف الاصل لا يثبت بدليل ضعيف ولان الحمل لو كان علة

للاعراب بالحرف لوجب ان يحمل اباوك واخوتك علي ابوك واخوك فالقول

بالحمل في بعض الجموع دون البعض تحكم محض واجيب عن الاول بان الواو في ادل

وقلنس قد جعل ياء علي الفعل التصريفية فلو اعرب بالحرف كالجمع السالم الرفع

بالواو فيلزم قلب الياء واوا فيكون ثقيلا وفيه نظر لان الواو في معرض

التغيير فلم يعتد به ولان الواو قايمة مقام الضمة فصارت كانها ضمة لا

واوا فلا يكون ثقيلا كما قلتم في الو وعن الثاني بان الاعراب بالحرف صار

اصلا لسهولة معتبر في الجموع لكون كل واحد منهما نوعا فصار الاعراب بالحركة كانه
فرع فيها فجاز ان يثبت بدليل ضعيف وان العمل بالحمل في ابائك واخوتك
غير ممكن لعدم الحرف الصالح للاعراب في اخرهما بخلاف الوحيث وبقي في اخره
حرف صالح للاعراب فامكن العمد بالحمل والا ولى ان يقال ان الو لما لم يجد في
موارد استعمالها الا انها معربا بالحرف دعت الضرورة الى اعتبار شبه الجمع او الى
حمله على واحده وان كان ذلك دليلا ضعيفا اذ لا وجه لاعرابه بالحرف
سوى ذلك بخلاف ادل وقلنس وابائك واخوتك فانما لم يجدها في موارد
استعمالها الا انها معربة بالحروف فلم تمس الضرورة الى اعتبار الشبه والحمل على الواحد
وانما اعرب عشرون واخواتها بالحروف لانه يشبه جمع المذكر السالم لفظا ومعنى
ايضا على ما مر في الوفاق قيل اعراب بعض جموع المونثات ايضا بالواو والياء
نحو بنين وسنين وقلين وغيرها من جموع المونثات فما فائدة تقييد الجموع
بالمذكر قيل هذا على طريق جمع المذكر السالم فيحمل على حذف مضاف اي صيغة
جمع المذكر السالم او معطوف اي جمع المذكر السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع
بالواو والياء من جموع المونثات لان صيغتهما صيغ جمع المذكرين في عرف النحاة
واذا كانت جمع المونثات اوتها لان المصنف لم يلتفت الى ما جمع بالواو والياء
من جموع المونثات لقلته وداب المالوف بيان ما هو الاغلب ويقال المراد
بجمع المذكر السالم الجمع بالواو والياء والنون مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة
اللازم لان جمع المذكر السالم في عرف النحاة واقع على الجمع بالواو والياء والنون
والملازمة العرفية يكتفي لصحة المجاز وبهذا سقط ما قيل لو قال الجمع بالواو

او بالياء والنون لكان اشمل ثم لما فرغ عن تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف

شرع في تقسيم آخر للاعراب باعتبار ظهوره وعدم ظهوره فقال التقدير اي تقدير

الاعراب على حذف المضاف اليه والاعراب التقديري على حذف الموصوف وياء

النسبة على خلاف القياس بقرينة قوله واللفظي والاعراب المقدر على حذف

الموصوف وجعل المصدر بمعنى المفعول ولهذا قدم الاعراب التقديري على اللفظي

لانه قيل فقدم رعاية للاختصار ببيانه وتعميم اللفظي في كل ما عداه وكلمة ما في

قوله فيما تعذر مصدرية حينية اي التقدير كاين في وقت تعذر بلفظ

اعرابه بحذف المضاف من ضمير تعذر او موصوفة او موصولة والضمير في

تعذر عايد الى الموصوف او الموصول اي في معرب او في المعرب الذي تعذر تلفظ

اعرابه على حذف المضاف من ضمير تعذر ايضا كعصا الكاف في محل الجر على انه بدل

من ما اي في مثل عصا او في محل الرفع على انه خبر مبتدا محذوف اي هو كعصا

او في محل النصب على انه صفة مصدر محذوف اي تعذر مثل تعذر عصاه

غلامي مطلقا صفة لزمان محذوف اي زمانا مطلقا اي في جميع الاحوال

او صفة لمصدر محذوف لتعذر المحذوف ومضافا الى عصا اي كتعذر اعراب

عصا وغلامي تعذرا مطلقا من غير تقييد ببعض الاحوال والمراد بمثل عصا كل

اسم مقصور وبمثل غلامي كل معرب بالحركة مضافا الى ياء المتكلم وانما تعذر

الاعراب في عصا لتعذر الحركة على الالف وفي غلامي لان ما قبل الياء استحق الكسر

قبل مجيء الاعراب لموافقة الياء لان الاضافة سابقة على دخول العامل لان المفرد

قبل التركيب فلما جاء الاعراب بالتركيب ودخول العامل ووجد محله ما ينافي

وجوه وجب تقديره اذ لو اعرب بحينئذ بالحركة لزم تحريك الحرف الواحد بحركتين
مختلفتين في حال الرفع والنصب وبمماثلتين في حال الجر وهو محال فاعرب
بالحركة تقديرا في جميع الاحوال وهذا مذهب المصنف وذهب قوم الى ان غلامي
معرب لفظا في حال الجر اذ يمكن ان يجعل كسرته جرا كما جعل الف التثنيه وواو
الجمع رفعا دلالة الى الفاعلية واجيب بانه يلزم … تين اللفظين وهما
الياء والعامل على اثر واحد بخلاف الف التثنية وواو الجمع حيث يلزم فيه
توارد المؤثرين احدهما لفظي وهو العامل والاخر معنوي وهو التثنية والجمع
وذهب قوم الى انه مبني في الاحوال كلها لغاية امتزاجه بالمبني للاضافة الى المبني
او اتصال الضمير وسكون حرف العلة واجيب بان الاضافة تمنع البناء لانها نازلة
منزلة التنوين المنافي له لكونه دالا على امكنية الاسم وكذلك ما هو نازل منزلته
وهو الاضافة فلا تؤثر في البناء الا يرى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى
والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة التي اوجبت لها البناء في مفرديهما قائمة
وفيه نظر لان بعض المبنيات مضافة كحيث واذ واذا وغيرها فانها اضيف
الى الجملة مع انها مبنية واجيب بان الاضافة فرضت مانعة للاعراب يعني
ان الشيء اذا كان معربا قبل الاضافة فالاضافة تمنع بناؤه واما اذا كان مبنيا
قبلها فهي لا ترفع بناؤه والمبنيات المضافة من هذا القبيل فانها كانت مبنيات
قبل الاضافة فاذا اضيفت الى الجملة المبنية فالاضافة لا تمنع بناؤه وسر
ان اضافة المبني بازلة التنوين المقدر اي المفروضة والتنوين المقدر
لا ينافي البناء لعدم دلالتها على امكنية الاسم فكذا الاضافة النازلة منزلتها

لانا فيه بخلاف اضافة المعرب فانها نازلة منزلة تنوين المحققة والتنوين المحققة
منافي البناء لدلالتهما على امكنية الاسم فلذا الاضافة النازلة منزلتها تنافيه
فان قيل اضافة المعرب قد يكون علة للبناء كما في يوم يتفع ويومئذ فان اليوم كان
معربا قبل الاضافة ثم صار مبنيا بالاضافة الى الجملة ولو بواسطة كما في يومئذ
فكيف تكون منافية للبناء والشيء لا يكون علة لما ينافيه قبل الاضافة تمنع تاثير
علة اخرى في البناء لا تاثيرها بنفسها اذا كانت داعية اليه بنفسها وذلك لان
الاضافة اذا كانت داعية اليه بنفسها كانت مقارنة له اذا العلة مقارنة لحكمها
فكانت نازلة منزلة التنوين المقدر فلا يكون منافيا له كما ان البناء المتقدم
على الاضافة لا يمنعه الاضافة كذلك فاذا قيل فللخصم ان يقول ان اضافة غلامي
داعية الى البناء بنفسها فكيف تكون منافية له قيل لا نسلم ان الاضافة فقط داعية
اليه بل علة البناء كما قال الخصم هو المجموع المركب من ثلثة اجزاء الاضافة الى
المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة وكانت الاضافة الى المبني جزء علة
البناء والعلة اذا كانت ذات اجزاء لا يضاف الحكم الى جزء من اجزائها ولهذا
لا يبنى غلام هند بالاتفاق لعدم اتصال الضمير وسكون حرف العلة وان تحقق
الاضافة الى المبني وكذا لا يبنى غلامك لعدم سكون حرف العلة وان تحقق
الاضافة الى المبني واتصال الضمير وفيه نظر لان الحكم انما تعلق بعلة ذات
اجزاء يضاف الى اخرها وجودا على ما عرف والاضافة في غلامي اخرها وجودا
لان اتصال الضمير وسكون حرف العلة سابقان على الاضافة فينبغي ان يضاف
الحكم اليها واجيب بانه يحتمل ان يكون هذا على اصطلاح الاصوليين دون النحاة

فلا يكون حجة في النحو وفيه نظر لان الاصل بين الاصطلاحات التوافق ما لم ينقل
اصطلاح آخر
هذا النزم بالتصريح وههنا لم ينقل كذلك وذهب قوم الى ان غلامي ليس بمعرب ولا مبني ٣٩
لتوسط الحروف الاخر بالاعتزال ولا الاعراب والبناء من صفات الاخر والجواب
اي حرف الميم
ان توسط الاخر يوجب انتفاء الاعراب والبناء في الحرف المتوسط ولا يوجب
انتفائهما في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب في اللفظ المركب تقديرا فالقول بكونه
غير معرب ومبني غلط وقوله او استثقل على بناء المجهول عطف على تعذر اي
التقدير كائن في وقت استثقال تلفظ اعرابه وفي المعرب الذي استثقل
تلفظ اعرابه على ما مر كقاض صفة مصدر محذوف او خبر لمبتدا محذوف
اي استثقالا مثل استثقال تلفظ اعراب قاض او هو مثل قاض والمراد بمثل قاض
كل اسم متمكن في اخره ياء قبلها كسرة وقوله رفعا وجرا ظرفان اي وقت رفع العامل
اي معربه
وجره او حالان اي في حال رفع العامل وجره وانما استثقل الاعراب في قاض
رفعا وجرا لثقلهما على الياء بخلاف النصب فانه يظهر لان الاعراب اللفظي
اي الرفع والجر
اصل ولا مانع للنصب لخفته يقال جاءني قاض ورايت قاضيا ومررت
بقاض وقوله ونحو مسلمي يحتمل ان يكون مرفوعا ومنصوبا على انه عطف على
قوله كقاض على انه خبر مبتدا محذوف او صفة مصدر محذوف ويحتمل ان يكون
مجرورا على انه عطف على قاض ويكون التقدير وكنحو مسلمي رفعا فان قيل
فعلى هذا يلزم تكرار اداة التشبيه وهو تقدير الكاف والنحو قيل لا تكرار
اي تقدير نحو قاض كنحوه
اذ التشبيه الاول في الاستثقال والثاني في كون اللفظ جمعا سالما بالواو
والنون مضافا الى ياء المتكلم واصله مسلموي فابدلت الواو ياء وادغمت

كاف كقاض معنى نه لازمدر بو صفة مصدر محذوف
شودر و مصدر محذوف لفظ استثقالدر پس
تقدير كلام چنين شويله كه اى استثقالا مثل
استثقال لفظ اعراب قاضى

في اليا مكرمي وانما استثقل الاعراب في مسلمي رفعا لان علامة الرفع فيه الواو
وقد ابدلت في حال الرفع بالياء لاجتماع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون
فلما لم يبق الواو لفظا قدره ضرورة واما نصبه وجره فلفظي لان علامتهما الياء
وهي ثابتة وبالادغام لا يخرج الحرف عن حقيقته اذ المدغم والمدغم فيه حرفان
في اللفظ وحرف واحد في الكتابة فان قيل الحكم بتعذر الاعراب في عصا
وبالاستثقال في مسلمي غير متضح لانه ان اعتبر التعذر والاستثقال بعد
الاعلال فلا شك ان اعراب مسلمي بعد الاعلال متعذر لا مستثقل مثل اعراب
عصا حيث تعذر التلفظ بالواو بعد الاعلال وان اعتبر قبل الاعلال
لان الواو سقطت وعدمت عن اللفظ والتلفظ بالمعدوم محال
فلا شك ان اعراب عصا قبل الاعلال مستثقل لا متعذر مثل اعراب مسلمي وهذا
ظاهر فالقول بالتعذر في عصا وبالاستثقال في مسلمي تحكم محض قيل اعتبار التعذر
والاستثقال باعتبار الموثر في تقدير الاعراب ولا شك ان الموثر في تقدير
الاعراب في عصا بعد التعليل من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال
لان اعراب مسلمي في حال الرفع بالواو وثقله قبل الاعلال يوجب تقديرها
بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله قبل الاعلال يوجب ابدال الواو بالالف
لا الاسكان وتقدير الحركة بل الموجب في تقديرها بعد الاعلال من التعذر
فافهم فانه فرق دقيق ويمكن ان يجاب عنه بان الاعلال على نوعين نوع سبق
اعتباره على حالة التركيب الذي يبحث عن النحاة ونوع تاخر اعتباره عن حالة
التركيب فالنوع الاول مثل عصا فان اعلاله لم يبق على التركيب بدليل انه يعلل
في حالة التعداد ايضا والنوع الثاني مثل مسلمي فان اعلاله يتوقف على التركيب

الذي بعث عنه الخاتمة لانه مبني على اجتماع الواو والياء واجتماعهما مبني على اعتبار ٤٠

الاضافة مسلمون وياء المتكلم واضافة شيء الى شيء امر يتعلق بالتركيب فمثل عصا

بلغ النحاة من واضع المفردات معللا بابدال الواو والفا فلما استحق الاعراب

بعد التركيب فقد تعذر فيه الاعراب اذ الالف لا يقبل الحركة فحكموا المتعذر

الاعراب فيه مطلقا سواء كان قبل التركيب او بعده بخلاف مسلمي فانه بلغهم

من واضع المفردات وقعا غير معلل بالابدال والادغام فلما استحق الاعراب

اي غير مركب مثل مسلمون فانه غير مركب بالياء

بعد التركيب فقد امكن الاعراب فيه بالواو رفعا والياء نصبا وجرا الا ان

الرفع ثقيل فيه حالة الاضافة الى ياء المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احديهما

بالسكون فحكموا باستثقال الاعراب فيه رفعا وجعلوه معللا بالابدال والادغام

للوضع الكلي وهو ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احديهما بالسكون

يلزم قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء واما نصبه وجره فلفظي لما مر ان علامتهما

الياء وهي باقية بعد الادغام والله اعلم بالصواب ثم لما فرغ عن بيان الاعراب

التقديري شرع في بيان الاعراب اللفظي فقال ولفظي كاين فيما عداه اي

فيما عدا ما تعذر او استثقل وما قيل الضمير عايد اليهما بتاويل المذكور لان

الضمير الواحد لا يعود الى شيئين وفيه نظر لان العايد الى المعطوف

والمعطوف عليه ما وحد او زاده لان او لاحد الامرين غير معين يقال زيد او عمرو

قايم ولا يقال قايمان فلا حاجة الى التاويل ثم لما ذكر غير المنصرف قبل من غير

تعريف قصد الان تعريفه فقال غير المنصرف ما فيه علتان كلمة ما موصولة

مبتداء متقدمة الخبر او خبر غير المنصرف وهو مبتداء وغيره وان لم يتعرف

قاعده است که هر گاه ما موصول شد معرفه می باشد
بتاویل بالذی تاویل میکنند یعنی بجای ما الذی
می آرند و هر گاه ما موصوف شد نکره می باشد
بتاویل تاویل یعنی با اسم میکنند که شیء و اسم
نکره است

بالاضافة الى المعرفة لتوغله في الابهام الا انه يصير معرفة عند اشتهاره بمغايرة
المضاف اليه بان يكون له ضد واحد نحو عليك بالحركة غير السكون وههنا
كذلك لان غير المنصرف له ضد واحد وهو المنصرف فيصير معرفة ويمكن
ان يكون كلمة ما نكرة وموصوفة خبرا وقوله غير المنصرف مبتداء وغيره
وان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا اقل من التخصيص كما في نحو ولعبد مؤمن
خير من مشرك لكنه يمتنع ح تعرف الخبر فلا يكون ما ح موصولة وقوله
وعلتان فاعل فيه لاعتماده وعلى الموصول او الموصوف او مبتداء وفيه خبره
والجملة الظرفية او الاسمية صلة او صفة وقوله من تسع صفة علتان اي
علتان كائنتان من تسع والتنكير في مقام العهد اذ التسع معهودة لكن نكرها
للتفخيم اي من تسع مفخمة للتفخيم شانها حيث بلغ قوة تاثيرها الى غاية صار
الاصل وهو الاسم فرعا الفرع وهو الفعل ومنعه عما يستحقه على الاختصاص
وهو الجر والتنوين او واحد منها تقوم مقامها عطف على قوله علتان والجار
والمجرور صفة واحدة والجملة الفعلية صفة بعد صفة اي وما فيه علة
واحدة كائنة من تسع تقوم مقام العلتين وانما عدل عن تعريف المتقدمين
وهو ما يختزل عنه الجر والتنوين لان الحكم باختزال الجر والتنوين يتوقف
على منع الصرف فلو عرف غير المنصرف به لزم الدور وأجيب بان اختزال
الجر والتنوين امر يعرف باستعمالات العرب قبل ان يعرف غير المنصرف
فلا دور فان قيل الحكم لا يثبت الا بعلة واحدة الا ترى ان الملك اذا يثبت
بشراء لا يثبت بالهبة والوصية والارث وغيرها لان العلتين اما ان يكفي كل

واحدة منهما للتانيث لم لا فان كانت يكفي لزم توارد المؤثرين المستقلين على اثر
واحد وان لم يكن كافية فليست بعلة تامة فكيف يثبت هذا الحكم وهو منع
الصرف بالعلتين قيل كلام الشيخ ماول اي ما فيه جزء علة او ذات جزئين
اي ملجئة
على طريق ذكر الكل وارادة الجزء او محمول على حذف صفة اي ما فيه علتان
ناقصتان فللعلة التامة لمنع الصرف هو مشابهة الفعل وذلك لا يتحقق
الا بمجموع العلتين فكان كل واحدة منهما جزء علة او علة ناقصة لان احدى
العلتين معارضة باصالة الصرف فاذا وصلت بالاخرى ترجحت وصارت
بان الاصل في الاسماء الانصراف
تامة كذا قالوا وفيه نظر لان اشتراط العلتين لا يخلو عما يكون الفرعيتين
او لمنع الصرف لو اريد الاول لا يغني عن التاويل بجزئي علة او علتين ناقصتين
اذ الفرعيتان بجهتين وكل علة لكل جهة علة تامة فلا يلزم ما ذكرتم وان اريد
الثاني لزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة لان منع الصرف يساوي
غير المنصرف في المعرفة والجهالة فان قيل هذا الحد صادق على هندو سلاسل
ومسلمات علم امراة حيث وجد فيها علتان من تسع او واحدة منها تقوم
مقامهما مع انها منصرفات قيل المراد علتان معتبرتان والعلتان فيها غير
معتبرتين لمعارض ومانع فان هندا وان وجد فيه علتان لكن سكون
الوسط يعارض ثقل احد العلتين وكذا سلاسل واغلال وان وجد فيه
علتان لكن التناسب المقصود لاهم عندهم يعارضهما وكذا مسلمات علم امراة
اي مناسب الاغلال   اي احدى العلتين
وان وجد فيه علتان لكنها لو قلنا بعدم انصرافها فات المقابلة المقصودة
والمقابلة هو مسلمات غير علم
في المنقول عنه لان التنوين دخلت فيه مقابلة نون مسلمون ولزم قلب

اي كل واحدة من العلتين كافية مع انه يجب ثبوت الحكم الى علتين

اي في المنقول عنه

عطف على هند

بتغيير نصبه لان النصب في المنقول عنه تابع للجر وفي غير المنصرف على العكس
ففوات المقابلة يمنع التنوين ولزوم قلب تغيير النصب يمنع الجر بها رضان
كلتا العلتين فعدم الحكم ههنا المانع وفيه نظر لانه لا يخلو اما ان يراد به
علتان معتبرتان الفرعية او لمنع الصرف او لاجتماع الجر والتنوين وعلى
التقدير الاول لا يحتاج الى التطويل بجزئي علة وعلى الثاني يلزم تعريف الشيء
بما يساويه وعلى الثالث يتبع المصنف فيما الى عنه وهو لا نعلم التعميم لما ذكر
العلل التسع في حد غير المنصرف مجملة والتعريف الاجمالي محل بالغرض شرع
في بيانه مفصلا فقال وهي اي العلل التسع التي سبق ذكرها الفرعية الاسم
او لمنع الصرف مذكورة في هذين البيتين وهما عدل وهو في كلام المصنف
خبر لقوله وهي الخارج عن البيت اي وهي هذا المجموع هذا اقتباس حيث
جعل البيتين من كلامه ولم يصرح بكونهما من كلام الغير وفي كلام الشاعر
بدل من قوله تسع المذكور في البيت الذي قبله وهي موانع الصرف تسع
كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب او خبر مبتدأ محذوف اي
فهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة بالتنوين والا لا يستقيم الوزن
وعجمة ثم جمع ثم التركيب والنون زائدة بالرفع والنصب اما الرفع فعلى انه صفة
النون بجعلها زائدة بدليل ذكر سائر العلل نكرة اي ونون زائدة او على
انه بدل من النون بحذف الموصوف اي والنون نون زائدة او على انه
خبر مبتدأ محذوف اي والنون هي زائدة والجملة معترضة او صفة النون
بجعلها زائدة اي ونون زائدة او بحذف الموصوف اي والنون التي هي

زايدة واما النصب فعلى انه حال مؤكدة من مضمون الجملة الاسمية وهي قوله وهي
النون لان النون المعدودة من علل غير المنصرف مشتهرة بكونها اذا لم
تحقق العلمية في غيرها فكانت الجملة السابقة متضمنة لمعنى الزيادة فصح قوله
زايدة ان يكون حالا مؤكدة لتقرير مضمون تلك الجملة على نحو قول من قال مشهورا
بالشجاعة انا فلان رجلا شجاعا او على انه حال منتقلة من النون اذ هي
فاعل في المعنى لانه اذا قيل موانع الصرف كذا وكذا كانه قيل يمنع الصرف كذا
وكذا والنون زايدة وما قيل ان نصبه على انه حكاية عن حال في مثل قولنا
يمنع الصرف كذا وكذا والنون زائدة اذ لا عامل ههنا ينصبها ففيه نظر
لان الاعراب الحكائي انما يصح اذا كان معهودا كقولك رفعت زيدا بعد قولك
هذا زيد اما اذا لم يكن معهودا فلم يصح لانه يفضي الى فتح باب الهذيان
وسد باب التخطية في الكلام العربي لان كل مرفوع ومنصوب ومجرور يحتمل
حكايات الفاعلية والمفعولية والاضافة فوجب ان لا يكون تركيبا من
التركيب العربي خطا وكلمة من قوله من قبلها الف بمعنى في لما عرف ان كلمة
من تكون للظرفية في الظروف بمعنى في ولا يدخل على قبل وبعد وعند ولدى
ولدن من حروف الجر الا من قوله الف فاعل من قبلها الاعتماده على الموصوف
او على ذي الحال او مبتداء مقدم الخبر والجملة الظرفية والاسمية صفة او
حال او صفة بعد صفة او حال بعد حال ووزن فعل وهذا القول تقريب
اي القول بانها تسع مقرب الى الصواب وفيه احتراز عن قول من قال بانها
عشرة وزاد شبه الف التانيث في ارطى علما وعن قول من قال بانها احدى

عشر وزاد موازنة الجمع في سراويل وعن قول من قال ثلثة عشر وزاد تكرار التانيث

في حمراء وحبلى وتكرار الجمع في نحو مساجد ومصابيح ومن اعادة الاصل في نحو

احمر علما وانما كان قول هذا القوم بعيدا عن الصواب لما فيه من جعل التبع

اصلا براسه او القول المنظوم مقرب الى الحفظ لما ان النظم ايسر حفظا من

النثر او القول بانها تسع تقريب لا تحقيق اذ العلل في التحقيق ثمانية لان الف

والنون المضارعتان لالفي التانيث يلحقان بالف التانيث لمضارعتهما

كما ان الف الالحاق في ارطي ملحق بالفي التانيث كذلك ثم لما فرغ عن بيان

العلل التسع في البيتين شرع في بيان امثلتها على ترتيب ذكرها في البيتين

فقال مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف وطلحة مثال التانيث

بالتاء والمعرفة وزينب مثال التانيث المعنوي والمعرفة والمذكر التالين

لنوعي التانيث اهتماما لشانه لمظنة الاشتباه في اعتبار التانيث في طلحة

مع التذكير الحقيقي ولذا لا يعتبر تانيثه في تانيث الفعل حيث لا يقال قالت

طلحة وابراهيم مثال العجمة والمعرفة ومساجد مثال الجمع ومعديكرب

مثال التركيب وعمران مثال الالف والنون واحمد مثال وزن الفعل ثم

لما فرغ عن تعريف غير المنصرف وبيان العلل والامثلة شرع في بيان حكمه

فقال وحكمه اي حكم غير المنصرف ان لا كسرة ولا تنوين كلمة ان مخففة

من المثقلة وضمير الشان اسمها وكسرة بالفتح على انه اسم لا وخبره محذوف

اي لا كسرة فيه ولا تنوين ولا مع اسمها وخبرها خبر ان المخففة وهي مع

اسمها وخبرها خبر قوله وحكمه ولا تنوين بالفتح عطف على كسرة ويجوز

في قوله لا كسرة ولا تنوين خمسة اوجه على ما عرف في لا حول ولا قوة وانما
لا يدخل في الغير المنصرف الكسرة والتنوين لانه يشبه الفعل في الفرعيتان
لان الفعل له فرعية من جهة افتقاره الى الفاعل وفرعية من جهة اشتقاقه
من المصدر وكذا غير المنصرف لان فيه علتان وكل علة فرع اصل لما عرف ان
العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير
والمعرفة فرع النكرة والعجمة فرع العربية والجمع والتركيب فرع الافراد والالف
والنون فرع الفي التانيث ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم فاعتبر التشبه
بمنع الاعراب المختص بالاسم وهو الجر ما لم يدخل ما يقوي جهة الاسم من اللام
والاضافة ويمنع علامة التمكن وهو التنوين وانما لم يمنع في التشبه بفرعية
واحدة حاصلة من علة واحدة لما مر ان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية
فاحتاجت في حصولها اي معاوضة ومعاونة بفرعية اخرى مثلها فان قيل
قوّت دادن
قد يدخل الكسرة والتنوين في غير المنصرف مع تحقق الفرعيتين الحاصلتين
بالعلتين كما في الضرورة والتناسب وكما في مسلمات علما للمونث عند من
جعله غير منصرف فكيف يستقيم قوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين قيل الغا منع
وهو المصنف
الكسرة والتنوين فيها لمانع منع اما في الضرورة والتناسب فظاهر لان الضرورة
تبيح المحظورات والتناسب امر مقصود لهم عندهم واما في مسلمات فلان منع
تنوينه يفوت المقابلة المقصودة في المنقول عنه ومنع جره بحمله على النصب
بقلب تبعيته اذ النصب فيه تابع لا متبوع ولو قيل بانصرافه كما ذهب اليه البعض
فلا يرد شيء فاذا عرفت هذا فاعلم ان في منع الكسرة عن غير المنصرف اختلافا

معنى كه همچنانكه فعل فرع اسم است بدو جهت
اعنى ان دو غير منصرف هم فرعست بدو جهت الخ

مشهورًا قال فهو انه ممنوع تبعًا للتنوين وقال فهو انه ممنوع قصدًا كالتنوين كلا لمذهبين

الفريقين مذكورة في المطولات وفي كلام المصنف اشارة الى مذهب العربي الثاني

حيث قدم الكسر على التنوين ثم المانع عن بيان حكمه شرع فيما هو ضده لان الشيء

تبين بضده فقال ويجوز صرفه اي صرف غير المنصرف للضرورة اي لاضطرار

الشاعر لان الضرورات تبيح المحظورات كقول امرء القيس يوم دخلت الخدر

خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي وقول صاحب المنظومة ثم فاوي

روى بعده ماهو قول الشافعي وحده او للتناسب لان التناسب مقصود لهم

عندهم مثل قوله تعالى سلاسل واغلالا وسعيرا صرف سلاسلا للتناسب

اغلالا وسعيرا وانما ذكر مثال التناسب دون الضرورة لشهرة نظايرها

بخلاف نظاير التناسب فان قيل صرف غير المنصرف لاجل اضطرار الشاعر واجب

ولاجل التناسب جايز حتى قراء قوله تعالى وسلاسلا منونا وغير منون فكيف

يستقيم قوله ويجوز صرفه للضرورة والتناسب قيل المراد بالجواز هنا الامكان

العام فيكون معناه ان سلب جواز الصرف للضرورة او التناسب ليس بضروري

فيتناول الوجوب والجواز وقد مر تفسير الامكان العام في الاسماء المشتقة

او نقول المراد بالجواز ههنا عدم الامتناع اي لا يمتنع صرفه للضرورة والتناسب

فيتناول الوجوب والجواز ايضًا فان قيل عدم الانصراف عند المصنف عبارة

عن وجود العلتين وعند المتقدمين عبارة عن عدم وجود الجر والتنوين

فالصرف عنده عبارة عن انتفاء العلتين وعندهم عن وجود الجر والتنوين

فاذا كان الصرف عنده عن انتفاء العلتين كيف اطلاق الصرف ههنا

وفي الحاشية فيتناول الضروري والممكن الخاص

على وجود الجر والتنوين فهو خالف المتقدمين في حد غير المنصرف ووافقهم
ههنا حيث اطلق الصرف ههنا على وجود الجر والتنوين دون انتفاء العلتين
يعني منصرف كمسر لوجود جر وتنوين
لان غير المنصرف عند الضرورة والتناسب يدخله الجر والتنوين ولا ينتفي
فيه العلتان قيل يمكن ان يحمل كلامه على حذف المضاف اي نحو جريان حكم
المصنف
صرفه وهو وجود الجر والتنوين او التناسب فلا مخالفة ويمكن ان يحمل الصرف
ههنا على معناه اللغوي دون الاصطلاحي فيكون المعنى ويجوز صرف هذا الحكم
كردانيدنه
عند الضرورة او للتناسب فلا مخالفة فعلى هذا كان الضمير في قوله صرفه عائد
الى الحكم دون غير المنصرف ويمكن ان يراد بقوله صرفه جره وتنوينه مجازا على
طريق ذكر الملزوم وارادة اللازم فلا مخالفة بين كلامه وكلام المتقدمين
ثم لما ذكر في حد غير المنصرف او واحدة منها تقوم مقامهما ولم يبين اي علة
تقوم مقامهما شرع ذلك فقال وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث اي
العلة التي تقوم مقام العلتين لفرعية الاسم او لمنع الصرف شيان الجمع الذي
على صيغة منتهى الجموع والالف المقصورة والممدودة وانما يقوم الجمع مقام
العلتين لان صيغة منتهى الجموع لازمة للجمع بحيث لا ينفك هذه الصيغة
عنه فجعل لزومها بمنزلة جمع ثان وكذا الفا التانيث انما يقومان مقامهما
اي من الاحوال
للزومهما الكلمة ايضا بحيث لا ينفك الكلمة عنها فجعل لزومهما بمنزلة تانيث
ثان ثم لما بين العلل التسع مجملة ولم يتعرض لحدودها وشرائط تاثيرها شرع
في بيان ذلك فقال فالعدل الفاء للتفسير واللام للعهد اي العدل الذي
سبق ذكره خروجه عن صيغته الاصلية اي خروج الاسم عن صيغته اي

ومعناه اللغوي الصرف كردانيدنه

هيئة الاصلية الي صيغة اي هيئة اخرى والعدل مصدر مجهول اي كون الاسم
معدولا ولذا فسره بالخروج دون الاخراج ولو كان بمعنى مصدر معروف
لم يصح تفسيره به لعدم التطابق والمراد بخروج الاسم خروج مادة الاسم
او خروج معناه كذا في الحواشي اعلم ان كلمة او في قوله او خروج معناه التردید
في العبارة اي سواء اريد بخروج الاسم خروج مادة الاسم او خروج معناه كعمر مثلا
فانه يصح ان يقال انه قد خرج مادته وهو العين والميم والراء عن صيغته
الاصلية وهي عامر الي صيغة اخرى وهي عمر وكذا يصح ان يقال انه خرج
معناه وهو العلمية عن صيغته الاصلية وهي عامر الى صيغة اخرى وهي عمر
وعلى هذا سائر مثله العدل فان قيل هذا الحد صادق على التغييرات
التصريفية بتمامها قياسية او شاذة قيل معناه خروج الاسم عن صيغته
الاصلية خروجا عن غير تصريفي او خروجا فيما يبحث عنه في النحو بقرينة
ان المتكلم نحوي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه فيخرج التغييرات التصريفية
بتمامها فان قيل يصدق هذا الحد على الترخيم والتصغير والتقدير ونحوها
قيل معناه خروج الاسم عن صيغته الاصلية خروجا غير تصريفي لا المعنى
وتخفيف فلا يرد الترخيم والتصغير ونحوهما او يقال المراد بخروج الاسم
مادته عن صيغته الاصلية فيخرج الترخيم لانه تغيير المادة لا خروجها عن صيغته
والمقدر ليس بداخل في الصيغة فلا يصدق عليه خروج عن صيغته الاصلية
وقوله تحقيقا صفة مصدر محذوف اي خروجا محققا وهو ما لا يقال العدل فيه
لضرورة منع الصرف ولا لتتبع الاخوات ولا لتحقق البناء بل الدليل اخر وهو

قوله كثلاث وثلث صفة اخرى للمصدر المحذوف اي خروجا محققا كائنا كخروج
ثلث وثلث او خبر مبتداء محذوف اي وهو كخروج ثلث وثلث فانهما
اي العدل المحقق
معدولان عن ثلثة ثلثة لاستعمالهما بمعنى التكرار من غير تكرير في اللفظ
وكذا احاد وموحد وثنى ومثنى ورباع ومربع لا غير على المختار وقيل الى
عشار ومعشر تمسكا بقولهم خماسي وسداسي والجواب ان النسبة لفظية
اي صورية لا معنوية ككرسي واخر فانه معدول عن الاخر بضم الهمزة او عن
اخر من بفتح الهمزة معدولا لا انه جمع اخرى وهو تانيث اخر وهو افعل التفضيل
وهو مما اشتق منه ما يلزمه احد الامور الثلثة الاضافة او اللام او من وتعدد
الاضافة يوجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها كخروج وقيل وبانهم
بهم عدي وليس في اخر شيء من ذلك فتعين كونه معدولا عن احد الاخرين
فان قيل لو كان معدولا عن الاخر يوجب ان يكون معرفة كالاخر اذ العدل
لتغير الصيغة بدون التغير المعنى وهو نكرة يقال جاءني زيد ورجال اخر
قيل التغير في اختلاف اخر والاخر تعريفا وتنكيرا لبقاء اصل المعنى والتعريف
امر طاري فلا يشترط بقاءه فان قيل لو كان معدولا عن الاخر لوجب
اي امر طارئ راه
ان يكون مبنيا لتضمنه معنى اللام كامس فانه معدول عن الامس فكان
اخرم وهو من المحف وكانه المحث اي غير المنصرف وهو معرب
مبنيا قيل امس معرفة فكان بناؤه وهو معرب باعتبار انه متضمن لمعنى اللام
باعتبار انه معدول عن الامس بخلاف اخر فانه نكرة فكان معدولا لا متضمنا
فلم يبن فان قيل لو كان معدولا عن اخر من لوجب ان يكون مبنيا لتضمنه
معنى من مثل لا رجل قيل انه ليس بمتضمن لمعنى من لعدم بقاء معنى التفضيل

خماسي وسداسي ذكر عدل نمیکویم بواسطه
است که این خماسی وسداسی موضوع
است بناء نسبت اگر عدلی بود موضوع
بناء نسبت نی بوه مثل کرسی که بناء نسبت
موضع است همچون نسبت کرسی نه یاد
نسبت مستعمل شده باشد

فمن حيث صار بمعنى غير فمعنى جاء رجل ورجل آخر رجل غير زيد وان كان
معناه في الاصل اشد تاخيرا من زيد في معنى من المعاني ولهذا وجبت
المطابقة مع موصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فيقال جاءني
رجل ورجل اخر ورجلان اخران ورجال اخرون ولو كان معنى التفضيل باقيا فيه
لما ثني وجمع لان افعل التفضيل اذا استعمل بمن يكون مفردا مذكرا لا غير فاذا قيل
اخر بضم الهمزة جمع اخر بفتح الهمزة ممدودا مفردا ولا يكون ان يكون الجمع
معدولا عن المفرد فكيف يكون اخر معدولا عن اخر من قبل اخر بمعنى الجماعة
دون المفرد كافضل في قولك علماؤنا افضل من غيرهم وانما لم يجمع لما مر ان افعل
التفضيل اذا استعمل بمن كان مفردا مذكرا لا غير ثم اعلم ان بين العدل والتضمن
عموما وخصوصا من وجه اذ قد يوجد التضمن ولا يوجد العدل نحو لا رجل
فانه متضمن لمعنى من وليس بمعدول وقد يوجد العدل التضمن نحو اخر فانه
معدول عن الاخر واخر من وليس بمتضمن وقد يوجد التضمن والعدل
جميعا نحو امس فانه معدول ومتضمن لدخول اللام في الهيئة وبقاء
معنى التعريف بعد العدل وقد لا يوجد شيء منهما نحو يوم الجمعة في صمت
يوم الجمعة فانه ليس بمعدول من صمت في يوم الجمعة لعدم كونه في داخلة
في الهيئة لجواز الفصل بين الجار والمجرور بالحرف الزائد ولا متضمن لان معنى في
يفهم بتقديرها لا بنفس يوم الجمعة وجمع فانه معدول عن جمع بضم الجيم
وسكون الميم او عن جماعى او جمعاوات لانه جمع جمعاء وجمعاوات ان كانت
صفة كان حقها ان يجمع على فعل كحمراء وحمر وان كان اسما محضا كان حقها

46

أن يجمع في التكسير على فعالى وفي التصحيح على فعلاوات كصحراء وصحارى وصحراوات

ولما جاء على فعل بضم الفاء وفتح العين ثبت أنه معدول عن أحد ما ذكر فإن قيل

هذا منقوض بجميع المجموعات الشاذة كأينب وأقوس إذ القياس أنياب

وأقواس على ما عرف أن الأجوف واويا أو يائيا لا يجمع على أفعل فينبغي أن يكونا

جمع قوس

معدولين عما هو القياس قيل أوزان العدل مشهورة محصورة استقراء

وهما ليسا على أوزان المشهورة فيحمل على الشذوذ دون العدل وقوله أو تقديرا

أي أينب وأقوس

عطف على قوله تحقيقا فيكون صفة مصدر محذوف مثله أي خروجا مقدرا

أي مفروضا أما المفروضة منع الصرف كعمر حيث قدر فيه العدل لضرورة منع

صرفه لأنه لم يوجد في الاستعمال إلا علما غير منصرف وغير المنصرف لا يكون

إلا بعلتين ولم يوجد فيه علة سوى العلمية فقدر فيه العدل لإمكانه وكانه

تعذر غيره محافظا لقاعدتهم فكانه عدل عن عامر أي العلم وأما المحقق البناء نحو

حضار وقطام من ذوات الراء من فعال التي هي من أعلام الأعيان المؤنثة

حيث قدر فيه العدل لغرض البناء على الكسر الذي هو سبب الإمالة الواجبة

أي لغرض أن تحمل مسائل الكسرة

لمثل الراء لأنها من حروف التكرار وإنما يأتي البناء فيه بتقدير العدل لتحقق

الشبه بفعال التي هي بمعنى الأمر في العدل والوزن نحو نزال ونزاك

ولما الحمل على الأخوات وغيرها نحو حذام وقطام وفي أكثر النسخ وقع وباب قطام

في تميم حيث قدر فيه العدل عندهم لأن أخواته من نحو حضار وظفار

أي باب قطام أي عند بني تميم

من ذوات الراء التي هي من أعلام الأعيان المؤنثة قدر فيه العدل لغرض

البناء على الكسر فلما قدر فيه العدل في غيره من سائر الأعلام الأعيان المؤنثة

من نحو حذام وقطام حملا عليها طردا للباب ولم يحتاجوا في حق منع صرف هذا الباب
الى تقدير العدل كما احتيج في عمر لوجود التعريف والتانيث الا انهم يقدرونه
فيه من غير ضرورة حملا على الاخوات ولا يبنونه مع تحقق الشبه بفعال التي
هي بمعنى الامر من حيث الوزن والعدل لان العدل التقديري لا يكون
موثرا في البناء عندهم بضعفه وانما يوثر في حضار وطمار لثقل الراء فوجب
التخفيف فيه بالامالة وهي لا يتاتى بدون البناء على الكسر وانما قال في تميم
لان اهل الحجاز يبنونه على الكسر كذوات الراء لتحقق الشبه بفعال التي هي
بمعنى الامر فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معدولا عندهم ايضا
للحمل على الاخوات فالتقييد بقوله في تميم غير محتاج اليه لاثبات العدل
التقديري وانما هو محتاج اليه لكونه معربا غير منصرف والمراد بباب قطام
ما كان من اعلام الاعيان المونثة على وزن فعال معدولا عن فاعلة ولا
يكون في آخره راء ثم راي بعض الشارحين زعموا ان تقدير العدل في باب قطام
للحمل على نزال ونزاك وفيه نظر لانه ان اعتبر شبهه بهما في الوزن فقط
يلزم العدل في نحو ذهاب وسحاب وكلام وسلام وان اعتبر في الوزن
والعدل جميعا لزم الدور حيث قدر العدل فيه لاجل المشابهة في العدل
الا ترى انك لو اعتبرت شبه الالف والنون في سكران بالفي التانيث في حمراء
في حق منع الصرف فكان باطلا لانه يستلزم الدور وهو ممتنع لاستلزامه
تقدم الشيء على نفسه على ما عرف في المنطق وهو محال فالصواب ما ذكرنا
ان تقدير العدل فيه للحمل على نحو حضار باعتبار كون كل واحد من اعلام

الاعيان الموتية ثم لما فرغ عن بحث العدل شرع في بحث الوصف فقال الوصف
شرطه اي شرط الوصف في منع الصرف او المراد الوصف المانع من الصرف
شرطه ان يكون في الاصل اي في الوضع ثم الوصف في الاصطلاح يطلق على
معنيين احدهما كونه تابعا يدل على معنى في متبوعه وثانيهما كونه دالا على ذات
باعتبار معنى هو المقصود وهو المراد ههنا وهذا اولى مما قيل كونه موضوعا
للذات باعتبار معنى هو المقصود لانه حينئذ يكون الشرط المذكور مستغنى
عنه لافائدة في ذكره والمراد ان يكون في الاصل جزءا اولا وهما وفيه احتراز عن
قول من قال انه افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطاير غير المنصرف
لتوهم الوصف الاصلي فيها على سبيل فان قيل الوصف موثر في منع صرف
ثلث وليس فيه وصف اصلي لانه وضع للعدد لا للوصف قيل الوصف فيه
اصلي حكما لانه لم يستعمل بعد العدل الا وصفا فكانه موضوع فكان غير منصرف
للعدل والوصفية الحكمية فان قيل الوصف موثر في منع صرف اجمع على قول
من لم يعتبر التعريف التوكيدي وهو الصحيح مع ان الوصف فيه ليس باصلي
لانه وضع للتاكيد دون الصفة قيل الوصف فيه اصلي تقديرا لان فيه
معنى الاجماع فهو في الاصل وصف لا انه لا يجري على موصوف فقدر فيه الوصف
ولقايل ان يقول انه في الاصل من اي الصفات امن باب افعل التفضيل كاحمر حمراء
ومن باب افعل التفضيل كالافضل والفضلى لا يستقيم الاول لجمعه على الجموع
ولو كان من باب احمر لما جمع بالواو والنون بل كان جمعه بالنظر الى اصله
على جمع مثل سود وكمت في جمع اسود وادهم وبالنظر الى نقله الى الاسم

قيل الوصف فيه اصلي حكما لانه لم يستعمل بعد العدل الا وصفا فكانه موضوع للوصف فكان غير منصرف للعدل والوصفية الحكمية فان قيل الوصف موثر في منع صرف اجمع على قول من لم يعتبر التعريف التوكيدي وهو الصحيح مع ان الوصف فيه ليس باصلي لانه وضع للتاكيد

اي عدم اعتبار التعريف التوكيدي صحيح

في قول النحوي مثل جاءني القوم اجمع به فحمل الجمع غير منصرف للوصف ووزن الفعل

بالغلبة على جامع مثل اسا ودوادا هم اما الجمعون فلا يجوز قبل الغلبة ولا بعدها
وكذا لا يستقيم الثاني لكونه مونثه على فعلاء ولو كان من باب افعل التفضيل
لكان مونثه على جمع كالفضل والاخرى واجيب بانه يحتمل ان يكون من باب
احمر بدليل تانيثه على جمعاء الا ان جمعه على الجمعون شاذ ويحتمل ان يكون
باب افضل بدليل جمعه على الجمعون وعدم كونه من الالوان والعيوب والحلى
الا ان تانيثه على جمعاء شاذ فكان غير منصرف لوزن العدل والصفة
التقديرية اما على قول من اعتبر التعريف التوكيدي فاجمع غير منصرف لوزن
الفعل والتعريف التوكيدي كما سيجي في قوله المعرفة شرطها ان يكون علمية فان قيل
الوصف موثر في ادبر تصغير ادور وجمع دار مع ان الوصف فيه ليس باصلي
لانه تصغير ما ليس فيه وصف اصلا بل باعتبار عارض التغيير قيل لما كان
الوصف فيه بناء على قانون وضعي فكانه وضع للوصف اعتبارا فكان غير
منصرف لوزن الفعل والصفة الاعتبارية والفاء في قوله فلا تضره الغلبة
جواب شرط محذوف اي واذا كان كذلك فلا تضر الوصف غلبة الاسمية
العارضية على الوصفية الاصلية لان العارض لا يعارض الاصل ولان
معنى الغلبة تخصيص اللفظ لبعض ما وضع له فلا يخرج الصفات بعد غلبة
الاسمية عن مطلق الوصف وانما تخرج عن الوصف العام فلذلك اي فلاجل
اشتراط كون الوصف في الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه صرف اربع في مررت
بنسوة اربع وان اجتمع فيه الوزن والوصف لعروض الوصف لان
وضعه للعدد وامتنع عن الصرف اسود وارقم اسمان للحية السواد

على سبيل الغلبة العارضة وادهم اسم للقيد على سبيل الغلبة لاصالة الوصف
وعدم مضرة الغلبة لان اسود في الاصل بمعنى ذي سواد وارقم بمعنى ذي
رقم وادهم بمعنى ذي دهمة اي سواد فان قيل لهم اعتبروا الوصف
الاصلي بعد غلبة الاسمية ولم يعتبروها بعد العلمية في نحو احمر علما قلنا لان
العلمية وضع ثان توجب اعتبارها واذا اعتبرت ذهبت الوصفية
للتضاد بينهما بخلاف غلبة الاسمية فانها عارضة فلا تعارض الاصل
على ان غلبة الاسمية لا تخرج الصفات عن مطلق الوصف على ما مر
بخلاف صيرورتها علما فانها تخرجها عن الوصف بالكلية فحاصل الفرق ان
الغلبة لا تنفك عن ملاحظة معنى الوصف وفي العلمية عدم ملاحظة
غالبا فكم من اسود يسمى باحمر وبالعكس فان قيل ما وجه اجتماع الفاء والتعليل
في قوله فلذلك قيل الفاء للنتيجة واللام للتعليل لانها تدل على ابتناء صرف
اربع وامتناع اسود وارقم وادهم على المشار اليه بلفظ ذلك وهو اشتراط
كونه في الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه وهذا الابتناء اثر لاشتراط المذكور
فيصح فاء النتيجة ولام التعليل فعلى هذا كان قوله صرف راجعا الى اشتراط
كونه في الاصل وقوله وامتنع الى عدم مضرة الغلبة اياه فيصير التقدير فصرف
اربع في مررت بنسوة اربع لاجل اشتراط كون الوصف في الاصل وامتنع
اسود وارقم وادهم لاجل عدم مضرة الغلبة اياه فيكون في قوله فلذلك لف
وفي قوله صرف كذا وامتنع كذا نشر فان قيل كيف يمتنع اسود وليس فيه سبب
الا الوصف الاصلي لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل

احمر را هرگاه علم سازيم اعتبار نمیکنیم وصف اصلی را
بعد از علمیت از جهت تضادی که در میان وصفیت
و علمیت هست و لا ينصرف میگوییم از جهت وصف
اصلی بلکه از جهت علمیت و وزن فعل

فتخلص الوصف عن العلمية
اي الفاء واللام في قوله فلذلك

قوله فكم من اسود يسمى باحمر يعني هرگاه اسود را
نام احمر ساختیم و منفک نشد از علمیت و صف
حمرت که معنی وصفیت است دور نشد از احمر

بالغلبة على جامع مثل اسا ودوادا هم اما الجمعون فلا يجوز قبل الغلبة ولا بعدها

وكذا لا يستقيم الثاني لكونه مؤنثه على فعلاء ولو كان من باب افعل التفضيل

لكان مؤنثه على جمع كالفضل والاخرى واجيب بانه يحتمل ان يكون من باب

احمر بدليل تانيثه على جمعاء الا ان جمعه على الجمعون شاذ ويحتمل ان يكون

باب افضل بدليل جمعه على الجمعون وعدم كونه من الالوان والعيوب والحلى

الا ان تانيثه على جمعاء شاذ فكان غير منصرف لوزن العدل والصفة

التقديرية اما على قول من اعتبر التعريف التوكيدي فاجمع غير منصرف لوزن

الفعل والتعريف التوكيدي كما سيجيء في قوله المعرفة شرطها ان يكون علمية فان قيل

الوصف موثر في ادبر تصغير ادور وجمع دار مع ان الوصف فيه ليس اصليا

لانه تصغير ما ليس فيه وصف اصلا بل باعتبار عارض التصغير قيل لما كان

الوصف فيه بناء على قانون وضعي فكانه وضع للوصف اعتبارا فكان غير

منصرف لوزن الفعل والصفة الاعتبارية والفاء في قوله فلا تضره الغلبة

جواب شرط محذوف اي واذا كان كذلك فلا تضره الوصف غلبة الاسمية

العارضية على الوصفية الاصلية لان العارض لا يعارض الاصل ولان

معنى الغلبة تخصيص اللفظ لبعض ما وضع له فلا تخرج الصفات بعد غلبة

الاسمية عن مطلق الوصف وانما تخرج عن الوصف العام فلذلك اي فلاجل

اشتراط كون الوصف في الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه صرف اربع في مررت

بنسوة اربع وان اجتمع فيه الوزن والوصف لعروض الوصف لان

وضعه للعدد وامتنع عن الصرف اسود وارقم اسمان للحية السواد

اي سبيل الغلبة العارضة وادهم اسم للقيد على سبيل الغلبة لا اصالة الوصف
متعلق بقوله امتنع

وعدم مضرة الغلبة لان اسود في الاصل بمعنى ذي سواد وارقم بمعنى ذي

رقم وادهم بمعنى ذي دهمة اي سواد فان قيل لهم اعتبروا الوصف

الاصلي بعد غلبة الاسمية ولم يعتبروها بعد العلمية في نحو احمر علما قلنا لان

العلمية وضع ثان فوجب اعتبارها واذا اعتبرت ذهبت الوصفية

للتضاد بينهما بخلاف غلبة الاسمية فانها عارضة فلا تعارض الاصل
اي الوصف

على ان غلبة الاسمية لا تخرج الصفات عن مطلق الوصف على ما مر

بخلاف صيرورتها علما فانها تخرجها عن الوصف بالكلية فحاصل الفرق ان
ووصف اصلي

الغلبة لا تنفك عن ملاحظة معنى الوصف وفي العلمية عدم ملاحظة
الاسمية ... كم وصف الوصف عن العلمية ... غالبا

غالبا فكم من اسود يسمى باحمر وبالعكس فان قيل ما وجه اجتماع الفاء والتعليل
الفاء ... عدم ملاحظة غالبا

في قوله فلذلك قيل الفاء للنتيجة واللام للتعليل لانها عند على ابتناء صرف

اربع وامتناع اسود وارقم وادهم على المشار اليه بلفظ ذلك وهو اشتراط
متعلق بابتناء في قوله على ابتناء

كونه في الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه وهذا الابتناء اثر لاشتراط المذكور

فصح فاء النتيجة ولام التعليل فعلى هذا كان قوله صرف راجعا الى اشتراط

كونه في الاصل وقوله وامتنع الى عدم مضرة الغلبة اياه فيصير التقدير فصرف

اربع في مررت بنسوة اربع لاجل اشتراط كون الوصف في الاصل وامتنع

اسود وارقم وادهم لاجل عدم مضرة الغلبة اياه فيكون في قوله فلذلك لف

وفي قوله صرف كذا وامتنع كذا نشر فان قيل كيف يمتنع اسود وليس فيه سبب
بيانه

الا الوصف الاصلي لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل

احمر را هرگاه علم سازیم اعتبار نمیکنیم وصف اصلی را
بعد از علمیت از جهت تضادی که در میان وصفیت
وعلمیت هست ولا ینصرف میگوییم از جهت وصف
اصلی بلکه از جهت علمیت و وزن فعل

... الوصف على العلمية
متعلق ... فلذلك ...
اي الفاء واللام في قوله فلذلك

قوله فكم من اسود يسمى باحمر یعنی بسا که اسود را
نام احمر ساختیم ومنفک نشده از علمیت وصف
حمرت که معنی وصفیت است در دو نادر احمر